

قل هو المطارَدُ

رولا سرحان

المطارَد، ليكتمل به الثالوث الهرمي النضالي لقيمة البطولة. ويجتمع في ثالوث البطولة الفلسطيني؛ الأمل، كقيمة أساسية تشكل قنطرة العبور للأمام لتؤسس للمزيد من النضال ضد المُستعمر. فالمُطارَدُ، الماضي في جغرافيا المكان، يحمل معه دائماً أملاً بإمكانية الانتصار على فكرة الطرد من مكانه وجغرافيته السابقة، والأسير يفعل فعله في «تربية الأمل»، كما يقول درويش، والشهيد يلحُقُ بأمل أدم الدائم في الأزل المتمثل في العودة إلى الفردوس المفقود.

أما المُطارَدُ فإن زمانية الوقت ومكانية الجغرافيا، تعني شراء اليأس، ذلك أنها تُعيد تعريفه لذاته وهويته بناءً على علاقته مع المُطارَدِ والتي تسير في اتجاهين: الأول، تبادل بنتيجة أن المُطارَدِ يُصبح مُطارَداً، والمُطارَدُ يتحول إلى مطارَدِ في المكان نفسه الذي يُصبح لـ (المطارَدِ) مكاناً للطرد الدائم، وللآخر (المُطارَدِ) مكاناً للطرد المؤقت. وأما الآخر، فعكسي لصالح أحد الطرفين، وإن لم يتمثلاً في شرعية الوجود وتمثلاته؛ بمعنى أن مقدرة وقوة أحدهما تتجلى أساساً في استمرارية هذه العلاقة من عدمها، لتكون ضعفاً للمُطارَدِ وقوةً للمُطارَدِ إذا استمرت، لكنها لا تكون عكسية ضد المُطارَدِ، إذ تنتهي بقيمة بطولية: «شهيدا أو أسيراً».

إن أساسية الزمان والمكان في عملية المطاردة مرتبطة بـ «النهاية» أو بوجود «خاتمة» ما للتاريخ الذي يُشكله ويُخلقه المُطارَدِ والمُطارَدُ ضمن عملية المطاردة، ليجتمع الإثنين في تأصيل تعريف هوية كل منهما، عبر استدعاء المواجهات القيمة واستمرار تثبيت أنها موجودة، فطالما بقي المستعمر موجوداً، استمرت المُطاردة واستمر الأسر واستمرت الشهادة.

الجزر الاشتقاقي لكلمتي «المطارَد (بفتح الراء) - والمطارَد (بكسر الراء)» هو (ط- ر- د)، بما يحمله الجذر من معنى لفعل استخدام القوة لينسحب الأمر على الكلمات المشتقة من ذلك الجذر، إذ تتضمن المفردة في مفهومها الدلالي استخداماً للقوة الممنهجة والموضوعة وفق خطة. بمعنى أن المطرود، لا يُطردُ بموافقته أو طواعية أو عن طيب؛ بل قسراً وإكراهاً، ومن خلال ممارسة أفعال القوة عليه دون أن يرد بقوة مماثلة أو مساوية، وذلك لتحقيق فعل (الطرد) في المطرود والمطارَدِ، والتي يكون سببها، في معظم الأحيان، اختلال ميزان القوة لصالح الطارد؛ فهي، هنا، علاقة سلب وسلبية بالنسبة للمطرود وتأسيس لـ «الطرد المؤقت» له.

إن تاريخنا كفلسطينيين حافل بالطرد الجماعي المعادل في المعنى لاصطلاح «التهجير القسري»، الممتد منذ بدء الهجرة المصهينة إلى فلسطين إلى يومنا هذا. وهو حافل كذلك بعمليات المطاردة، ذلك أن الطرد يقتضي نشوء حركة مناوئة لعملية الإزاحة الممارسة بإيجاد حركات احتجاج أو تحرر أو مقاومة، تلك الإزاحة الوجودية، تخلق أفراداً أو جماعات غير قادرين على الاستسلام لواقع نشوء كيانية تستبدل وجودهم بوجود غيرهم، فتكون تلك الجماعات أو أولئك الأفراد، المطرودين مطاردين في تعريفهم الوجودي، واستبدال سرديتهم التاريخية، واستعمار زمنهم.

هنا، يغدو بالإمكان بناء (علاقة الطرد) تأسيساً على زمانية الوقت ومكانية الجغرافيا، في مقارنة تستدعي الزمن القادم أو المستقبل، في حالة دائمة من العيش على أمل ما، ليؤسس الفلسطيني كينونته الوجودية دون اكتفاء بتحقيق قيم البطولة في الأسير والشهيد، بل وتؤسس لصيغة بطولية ثالثة توازي - إن لم تتفوق على - الأوليين؛ وهي حالة من الوجود ما بين الأسر والشهادة؛ المتحققة في

القرار الفلسطيني بإعادة أموال المقاصة خاطيء تماماً وسييساهم بمفاقمة الأزمة

02

الجامعات الفلسطينية والأزمات
المالية ما بين الاستثمار وجودة
التعليم

09

وكلاء تجاريون يتهمون وزارة الاقتصاد
بإقرار سياسات تؤدي إلى سحب
وكالاتهم وإعادتها للوكلاء الإسرائيليين

06

ملف العدد

التعاطي مع أزمة المقاصة فيه طفولية .. و"الحد" عن أخذها ليس هو المناسب

القرار الفلسطيني بإعادة أموال المقاصة خاطئ تماماً وسيساهم بمفاقمة الأزمة

و"الحد" عنها يعني إعادة إنتاج للأزمة وتعميقها

- السلطة لم يعد لها دور حقيقي فهي وكيل لإدامة الاحتلال بالمجان وآن الأوان لها أن ترفع هذه الكلفة أو تستقيل
- القيادة الفلسطينية لم تجرؤ على مدار 25 عاما على اتخاذ موقف سياسي في مواجهة مأساة "أوسلو"
- شبكة الأمان المالية العربية غير مضمونة، والعرب ممن يمتلكون الأموال يتأثرون بقرار الرئيس الأمريكي الذي يشن الحرب علينا
- الشعب على استعداد لتحمل ودفع الثمن إذا عرف أين هو ذاهب، وطالما لا يعرف إلى أين هي ذاهبة هذه القيادة فإنه يرفض أن يدفع الثمن

فتح ملف التهرب الضريبي الذي تقدر قيمته بـ 500 مليون دولار، بالمقابل وقف التسهيلات لما وصفهم بـ«كبار الحيتان» الذين استولوا على 740 مليون دولار كإعفاءات ضريبية بفعل قانون تشجيع الاستثمار للشركات الكبرى منذ عام 97 وحتى اليوم. إلى جانب جباية 200 مليون دولار دون أن توسع الضرائب على المكلفين، فيجب إعادة النظر في النظام الضريبي لأنه غير عادل تماماً.

أزمة سيولة وليست مالية

فإنه يصف، أزمة توقف "إسرائيل" عن تحويل الجزء المتبقي من المقاصة بعد خصمها رواتب أسر الشهداء والأسرى والجرحى، بأنها أزمة سيولة وليست أزمة مالية لأنها مستحقات مالية فلسطينية محجوزة لدى الإسرائيليين ولكن ليست مقتطعة، ويرى أنه في اللحظة التي تتم فيها سواء تنازلنا نحن أم هم عن القرار ترجع للخزينة لأنها مستحقات.

ويستنتج د. عبد الكريم، بأنها أزمة سيولة، وعليه يرى أن على الحكومة الاقتراض من الجهاز المصرفي بضمان هذه الرواتب

حذر اقتصاديون وسياسيون وحقوقيون وإعلاميون، وممثلو مؤسسات مجتمعية؛ السلطة الفلسطينية، من انفجار الشارع الفلسطيني من مغبة الاستمرار في خصم 50% من رواتبهم واقتطاع البنوك الجزء الأكبر من أنصاف تلك الرواتب، وعلى الرغم من تأييدهم لحالة التحدي في موقف القيادة الفلسطينية بمواصلتها صرف رواتب أسر الشهداء والأسرى والجرحى، إلا أن غالبيتهم انتقدوا موقفها الراض استلام ما تبقى من أموال المقاصة، وطالبوها باللجوء للتحكيم الدولي في استرداد ما أقدمت عليه حكومة الاحتلال بخضم 42 مليون شيقل من مستحقات المقاصة.

بدراسة التقشف استناداً إلى الدراسة التي أعدتها مؤسسة أمان والتي يمكنها أن توفر بموجبها 300 مليون دولار، وذلك ضمن أربعة حلول مؤقتة، إضافة إلى ملاحقة المتهربين ضريبياً وإعادة

خاص الحدث

وبينما طالب الخبير الاقتصادي د. نصر عبد الكريم، الحكومة



بنك القدس
Quds Bank

عملاءنا الكرام،

يسرنا إعلامكم بأنه أصبح بالإمكان تأجيل أقساط قروضكم لدينا
وبنفس الفائدة الأصلية عليها عن الشهور التالية :



كاضع للشروط والاحكام

الشروط والمزايا :

- التأجيل سيكون لاصل رأس مال الأقساط المؤجلة فقط، على أن يتم الإستمرار بخضم فائدة هذه الأقساط بموعد الإستحقاق شهرياً خلال أشهر تأجيل الأقساط بانتظام.
- سيتم تأجيل أصل رأس مال الأقساط المؤجلة إلى نهاية عمر القروض القائمة ويضاف شهرياً بعد تاريخ إستحقاق آخر قسط لجداول السداد القائمة.
- بخصوص موظفي القطاع العام بفروع المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) العرض يشمل الحسابات التي تم جدولة التزاماتها وفقاً للحملة الخاصة التي تم تنفيذها لعملاء المحافظات الجنوبية فقط.
- لن يتم استيفاء عمولة تأجيل أقساط لجميع الطلبات المتوافقة مع شروط العرض.
- إستكمال توقيع الطلبات والمستندات التوثيقية لدى الفرع أو المكتب.



للمزيد نرجو التفضل بزيارة أقرب فروعنا لديك أو التواصل مع مركز خدمات الإتصال على الرقم 1700 - 710 - 710



هاني المصري



الدكتور نصر عبد الكريم



الدكتور واصل ابو يوسف

4 سنوات، وما زلنا ندرس كيفية تطبيقها». وأضاف المصري: «علينا أن نقول للقيادة هذا قرار خاطئ وأنتم تجوعون الناس، وشبكة الأمان المالية العربية غير مضمونة، خاصة أن العرب ممن يمتلكون الأموال يتأثرون بقرار الرئيس الأمريكي الذي يشن الحرب علينا». وانتقد المصري، رهان البعض على أن حجز حكومة الاحتلال لجزء من أموال المقاصة أمر مؤقت ومرتبب بالانتخابات، وأنها ستراجع عنه، وقال: «هذا قانون ومن المستحيل تغييره، والأمر الآخر، المستقبل في إسرائيل للتيارات المتطرفة، وفي ظل ذلك هناك ضغط على الفلسطينيين ليقبلوا بتحويل ما تبقى من دور سياسي للسلطة إلى دور أمني اقتصادي إداري». وطالب المصري، السلطة الفلسطينية، أن تقتنع الآن بأنها لن تأخذ دولة فلسطينية ولا القدس، وعليها التصرف على هذا الأساس، لأن لدى إسرائيل البدائل بتجهيزها وتضخيمها دور الإدارة المدنية، وإعداد خططها لقطاع غزة والضفة الغربية ودعم دولة في غزة.

ضغط على البنوك لمنعها من تحويل أموال عربية

في حين يرى د. رسلان محمد - رئيس اتحاد الاقتصاديين الفلسطينيين، أن حجز أجزاء من أموال المقاصة ووقف المساعدات الأمريكية هو إحدى حلقات الضغط والابتزاز للشعب الفلسطيني، يتزامن ذلك مع الضغط على البنوك لمنعها تحويل الأموال من الدول العربية. وقال محمد: «إنها معركة كسر عظام للسلطة الفلسطينية الساعية لـ (لّي ذراع) الأمريكان وترامب».

ويختلف محمد مع الآخرين بتأكيدهم على صوابية الموقف الرسمي الفلسطيني بعدم استقبال أموال المقاصة ناقصة، والثبات على الثوابت بدون تنازل، «لأن المطلوب هو التنازل عن القدس واللاجئين وقضايا سياسية هائلة جدا، وإن الخروج من تحت العباءة الإسرائيلية أمر ليس بالسهل إن بقينا تحت الاحتلال بهذه الطريقة، وبالإضافة إلى الضغط الرسمي، يجب أن يكون هناك ضغط شعبي في الشارع الفلسطيني لفضح هذه السياسات والممارسات».

«الحكومة في (الباي باي) وأعطيناها فوق تقصيرها وردة»

وترى وفاء عبد الرحمن - رئيسة تحرير شبكة نوى - مدير مؤسسة فلسطينيات الصحافية، أن القضية تحتاج إلى محاسبة، وقالت: «ما حصل أن حكومة تسيير الأعمال قالت نحن جاهزون ولدينا بدائل منذ شهر تموز الماضي، ونحن لأن لم نر أي خطط أو بدائل مطروحة، ويفترض أن هذه الحكومة في «الباي باي» وأعطيناها فوق تقصيرها وردة، ولا يحاسب أحد ولم يسأل أحد».

وتطالب عبد الرحمن، حكومة اشتية القادمة بتقديم حلول آنية وطارئة للأزمة المالية وبالذات لرواتب الموظفين، وتساءلت، لماذا لا نراهن على انفجار الناس ضد الاحتلال؟ من الذي اتخذ القرار؟ من الذي يعطي الصفة الشرعية للقرارات الوطنية حتى

ويحمل د. عبد الكريم السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مسؤولية العجز في الميزان التجاري مع العالم الخارجي والذي يتجاوز 5 مليار دولار، وهو الذي رفع نسبة المقاصة إلى 70% من الإيرادات، بعد أن كانت 30% مع بداية السلطة، بسبب تمويل عجز الموازنة من العجز التجاري، وافترضنا أن الإسرائيليين سيستمررون في تحويلها دون أي ابتزاز أو توظيف سياسي وهذا افتراض خاطئ.

ويأمل د. عبد الكريم، من حكومة د. محمد اشتية القادمة أن تقف عند هذه المحطات وقفه جدي وتحاول أن تعكس المسار، محذرا من عدم استهانة المستوى السياسي بالقادم، وطالبها بالتحضير لتكون جاهزين وبشفافية ومصارحة ومكاشفة عالية، للصمود والمقاومة وعدم مقايضة المكاسب الاقتصادية بمواقف وحقوق سياسية وهذا لن يقبله أحد، عندها فقط يمكن أن نعبر المرحلة ونعود لنلتم جراحنا من جديد، والتي تشكل تحديا وفرصة ولكن علينا إدارتها بشكل صحيح.

وقال: «هذه آخر فرصة ستعطى للفلسطينيين بأن هذه التبعية وهذا الوضع الراهن الساكن يجب أن يتغير ويجب أن يفتح فرصة كبيرة أمام مواجهة مع الاحتلال الإسرائيلي على مختلف الجوانب لعل وعسى يفتح أفقا لتسوية سياسية تحقق لنا العدل».

السلطة لم يعد لها دور حقيقي

بينما يقول د. حسن أبو لبدة - رئيس اتحاد صناعات الطاقة المتجددة، إنه «أن الأوان لأن يشارك الكل في رفع كلفة الاحتلال، لأن السلطة لم يعد لها دور حقيقي، فهي اليوم وكيل لإدامة الاحتلال بالمجان، وأن الأوان لهذا الوكيل أن يرفع هذه الكلفة أو يستقيل».

ولا يرى د. أبو لبدة على حد قوله: «في اجتزاء المقاصة ومصادرتها نهاية الكون، فالقصة سياسية محضة والتحدي يواجه الجميع، لأن هذا النظام على علاته ومشاكله هو في نهاية المطاف ولي الأمر في كل القضايا التي تطرح على الساحة، وإصلاحه واجب، وتخلينا كمواطنين و(كفصائل) وليس فصائل عن مبدأ المساءلة والمحاسبة الذاتية والموضوعية سيوصلنا إلى هذا الوضع، لأنه ليس هناك شيء جديد علينا».

وتساءل د. أبو لبدة، من الذي قال إن مسألة المساعدات لم تكن في كل مرة ندفع ثمنا باهظا من أجل أن نستأنفها؟ ولكن التعاطي مع الأزمة فيه طفولية لأن المقاصة التي مع إسرائيل هي حق، «فالحرد» عن أخذها ليس هو المناسب، المناسب أن نأخذ إسرائيل ومن يقف وراءها لكل المنابر التي يمكننا أن ننفذ لها، لأن هذا انتهاك إضافي لحقوق الفلسطينيين».

قرار القيادة خاطئ و «أنتم تجوعون الناس»

بينما يقول هاني المصري - مدير عام المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات: إن «القرار الفلسطيني برد أموال المقاصة خاطئ تماما وسيساهم في مفاومة الأزمة، لكن من الممكن أن يكون صحيحا إذا كان جزءا من استراتيجية جديدة وجزءا من تغيير المسار ومن تطبيق قرارات المجلس الوطني، أما إذا كان نوعا من الحرد وردات الفعل فهذا يعني إعادة إنتاج للأزمة وتعميقها والتي نحن مستمررون فيها منذ

المحتجزة لمدة 3 أشهر، وما يخشاه، أن استمرار الاقتراض بعد ذلك يفاقم الأزمات أكثر من المنافع، ولذلك طالب الحكومة بالعودة للموازنة وإدارتها بطرق صحيحة.

وقال: في النفقات يجب ترتيب الأولويات، معتقدا أن البنية التحتية جميعها والمشاريع التطويرية ليست أولوية بقدر إعالة أسرة فقيرة ورعاية طبية وتعليم وبناء الإنسان وتمكينه، لذا يجب أن يكون هناك خطة ترشيح الإنفاق.

ويشكك د. عبد الكريم في القدرة على تجاوز الأزمة الحالية الراهنة، لأنه يرى أن الأبعاد السياسية ليست مجرد أرقام، وقال: «إذا استطعنا تجاوز الأزمة يجب أن نفكر بالتوازي في الخيارات الاستراتيجية حول ماهية أولويات الإصلاح الاقتصادي الاستراتيجي، وبصراحة لا يجب أن نتباكى على المقاصة التي تشكل 72% من إيراداتنا، وبالتالي يجب عدم إغفال أن هناك حاجة لمعالجة ومجابهة هذه الأزمة التي اعتقد أنها ستمتد إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية، وعلى ضوء هذه النتائج ربما تأتي بما هو أسوأ من رئيس وزراء الاحتلال بنيامين نتنياهو».

وأضاف د. عبد الكريم: «علينا أن نكون حذرين ونشد الحزام، والضرر يكون على الجميع، لأن العدالة مهمة في المكاسب والأعباء، وإن لم ننجح في استعادة ثقة الناس من خلال الشفافية ومعرفة البدائل المطروحة: على الحكومة أن لا تخطو خطوات غير محسوبة لأنها ضارة وستراجع عنها تحت ضغط الجماهير والحاجة».

ويشدد عبد الكريم، على ضرورة التمييز ما بين الأزمة الراهنة وسببها الأساس السياسي، لأن «إسرائيل» لم تحجب ولم تحجز 750 مليون شيقل، وإنما حجزت 42 مليون شيقل.

والقيادة الفلسطينية محقة عملت ردة فعل سياسية لإثارة القضية دوليا، ولقناعتها أنه لا يجوز تجريم المقاومة وفعلها بأي شيء، وبالتالي هذا الخصم سيطول تجربة نضالية فلسطينية كبيرة وإن إقرارنا فيه معناه الإقرار بأن الفعل النضالي للاحتلال كان مجرما، وبالتالي قررت القيادة الفلسطينية أن لا تستلم ولا دولار كما قبل من المقاصة.

وتساءل عبد الكريم، هل نستطيع أن نتحمل التبعات الاقتصادية لقرارنا، وإلى متى هذه التبعات الاقتصادية؟ فإذا وجدنا تدمرا من الأسبوع الأول فهي إشكالية، لذا فإن المواطنين غير جاهزين، ولا الحكومة الراحلة كما ادعت جاهزة، ولا يوجد هناك نفس أصلا للمقاومة والفعل الاقتصادي المقاوم، لأنه واضح تماما أن تدمير الناس من الخصومات على الرواتب والقروض، لسنا جاهزين عمليا، لذلك لماذا لسنا جاهزين؟

ويرى عبد الكريم، أن أحد الأسباب التي جعلتنا غير جاهزين، هي استسهال الحلول في الأزمات السابقة، فعندما كانت توجد هناك أزمة خصم للمقاومة أو قطع للمساعدات، نلجأ للحلول السهلة، نخضع القليل ونؤجل الرواتب بعض الوقت ونتلقى بعض المساعدات لتحل الأزمة السياسية وتعود المقاصة والمساعدات وتعود الأمور إلى السير، ولكن إلى متى؟ فهل كنا نعتقد بأن هذه الأزمة لن تتكرر؟

السياسات الاقتصادية الفلسطينية تتحمل مسؤولية العجز في الميزان التجاري



د. حسن أبو ليدة



الدكتور رجا الخالدي



الدكتور رسلان محمد

2001، يليه عهد جورج بوش (21%)". التغيير الأبرز هو التحول من الأولوية الإنسانية في فترة ما قبل 2010، التي حصلت على المرتبة الثانية (حوالي 24%) من إجمالي المساعدات منذ 2001. ورافق التراجع في قيمة المساعدات الإنسانية انخفاض في المعونة لقطاعات البنية التحتية (النقل/الطرق والتخزين) والتعليم (ابتدائي وعالي وتأهيل معلمين) والإنتاج الاقتصادي (خدمات الأعمال، السياسة التجارية وتطوير قطاع الصناعة وخاصة المنشآت المتناهية الصغر) بواقع 70 و 37 و 44% على التوالي خلال الفترة 2001-2017.

المساعدات الأمريكية ليس لها نتائج على الأرض

وإن كان د. عبد الكريم، يتفق مع الخالدي، إلا أن ما يخوفه أكثر، البعد السياسي لما بعد قرار وقف المساعدات الأمريكية التي تتزامن مع سلوك عدواني إسرائيلي متصل بحجز الأموال الفلسطينية، لإلحاق أذى كبير بالاقتصاد الفلسطيني وبالمالية العامة للسلطة، وذلك يأتي في إطار رؤية الرئيس الأمريكي ترامب وإدارته للحل والتسوية وصفقة القرن والمشاورات التي تجري. ويخشى عبد الكريم، من أن هذا يأتي في سياق تكريس المنهج الاقتصادي أكثر منه رؤية سياسية، ويرى أن القضية سياسية أكثر منها مالية والمزعج أنه في النصف الثاني للسنة ستصبح المشكلة حادة.

وبرأي عبد الكريم، فإن الضرر الاقتصادي هو أقل من الكلفة السياسية ولهذا السبب يعتقد أن الموقف الفلسطيني يجب أن يبقى على حاله بأن أي مساعدات أمريكية أو غيرها مشروطة سياسياً أو تهدف إلى فرض حل لا يستجيب للحقوق الفلسطينية، يجب رفضها.

ويؤكد عبد الكريم، أن إجمالي المساعدات الأمريكية المقدمة والبالغة نحو 10 مليار دولار ليس لها نتائج على الأرض وكان هدفها بناء عملية سلام وليس دولة، أو الخروج من العباءة الإسرائيلية كانت مجرد تسهيل عملية سلام وإطالة الفترة الانتقالية على أمل أن يتم تسوية سياسية مقبولة إسرائيلياً وتأتي الطرف المناسب عربياً وإقليمياً ودولياً من أجل فرض هذه التسوية وبالتالي الكلفة السياسية عالية والضرر موجود ولكن يمكن التعايش معه.

يقول د. عبد الكريم: "إن قطع المساعدات الأمريكية التي يجب أن لا يتباكى عليها أحد لكلفتها السياسية العالية، وإن كانت تشكل تحدياً، لكنها فرصة للتحرر من هذه الرعاية المنفردة للأمريكان ومن طريقتهم لإدارة الملف، ويعتقد، أنها فرصة لإعادة النظر في كل المجلد السياسي للفلسطينيين وليس فقط التحرر منه".

ويرى أن الأسلم والأقل كلفة والأمن اقتصادياً والذي له قيمة إضافية اقتصادية بدون كلفة سياسية واجتماعية هو حشد المزيد من المساعدات وهذا يتطلب دبلوماسية نشطة ووحدة رؤية وموقف وترتيب الوضع الداخلي الفلسطيني أفضل مما هو عليه. وإعادة ترتيب أولوياتنا وعلاقتنا في الإقليم والعالم، قد تنشئ شراكات وتحالفات جديدة مع الفلسطينيين.

وليس لدى عبد الكريم، ثقة كبيرة بأن شبكة الأمان المالية العربية قد نشط أو تفعل لأن التجارب السابقة تدل على ذلك.

نمتلك من نقاط القوة ما يلزم الاحتلال بالتراجع

وإن كان يسجل الناشط الحقوقي حلمي الأعرج - مدير مركز الدفاع عن الحريات، باعتزاز موقف شعبنا وقيادته في تحديهم الإسرائيليين والأمريكان في صرف رواتب الشهداء والأسرى والجرحى، ولكنه قال: "إن الموقف في عدم استلام المقاصة، بدلا من أن يكون الصراع مباشرة مع الاحتلال وكسر قراره، ذهبنا باتجاه المجهول ولا نعرف إلى متى سيستمر هذا الموضوع". ويتساءل الأعرج، هل موقف السلطة الفلسطينية واقعي وممكن؟ وقال: "كان ربما الأجدر تحدي الإسرائيليين وصرف رواتب الشهداء والأسرى وعدم الدخول في أزمة ثانية، لأننا نمتلك من نقاط القوة ما يلزم الاحتلال بالتراجع عندما ندفعه الثمن، وحتى الآن للأسف الشديد جدا على مدار 25 عاما لم تجرؤ القيادة الفلسطينية على اتخاذ موقف سياسي يضع النقاط على الحروف في مواجهة المأساة التي تسمى "أوسلو" لدرجة أن الرئيس يتحدى الإدارة الأمريكية ولا يتحدى الاحتلال وهذه مفارقة، التحدي للأمريكان لا نتحدث معهم، أما التحدي للإسرائيليين ماذا بشأن أوسلو، والتحرر منها هو بداية الرد الحقيقي على كل شيء بما في ذلك على باريس الاقتصادي".

القرار الأمريكي عقاب جماعي لكل الشعب الفلسطيني

وفيما يعتبر الخبير الاقتصادي رجا الخالدي - منسق البحوث في معهد (ماس)، أن التعرض للنهج الثابت في المعونة الأمريكية للشعب الفلسطيني هو ضربة قوية بعد قرار الرئيس دونالد ترامب بقطع جميع المساعدات الأمريكية المقدمة للشعب الفلسطيني عبر قنواته المختلفة بدءاً من العام 2018، معتبرا القرار بمثابة عقاب جماعي لكل الشعب الفلسطيني، أينما وجد، ويعبر عن رد أمريكي سياسي ومالي على رفض القيادة الفلسطينية الانصياع لتوجيهات إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بشأن القضية الفلسطينية وموقفها من القدس والللاجئين وانحيازها المطلق لسياسات إسرائيل الاستيطانية. وهو أيضا يعتبر تراجعاً استراتيجياً في الرؤية الأمريكية المعتمدة منذ عقود حول مسؤولياتها الدولية ودورها الراعي لعملية السلام في الشرق الأوسط بالتحديد وأن الهجوم على الأونروا هو جزء من هجوم واسع النطاق على المطالب السياسية للشعب الفلسطيني. وأكد الخالدي، أن الولايات المتحدة الأمريكية منذ نكبة 1948 من أكبر المانحين للشعب الفلسطيني عبر قنوات مختلفة، مينا أنها تركزت في ثلاثة مجالات رئيسية: دعم "الأونروا"، والمساعدات الإنسانية والتنمية الثنائية، والمساعدات الثنائية ضمن برامج السياسية الخارجية والأمنية.

ويؤكد د. الخالدي، بأن جميع المساعدات الدولية لها أهداف سياسية، وقال: "يتفاوت حجم المعونة الأمريكية بين إدارة وأخرى، ويظهر ذلك في الاختلاف الكبير بين حجم الإنفاق في كل من عهد بوش وأوباما وترامب: 2.3 مليار دولار في السنوات الثلاث الأولى لولاية باراك أوباما، وشكل الإنفاق الإجمالي خلال عهده (4.9 مليار دولار) نسبة 71% من إجمالي المعونة منذ

نقول هذا قرار وطني ملزم لنا جميعاً؟ وقالت عبد الرحمن: "في كل أزمة المواطنون يدفعون الثمن، والنموذج واضح عند "حماس" بالضبط على المواطنين في قطاع غزة وفرض ضرائب إضافية عليهم، ومحاولة تعويض ما تخسره من ما يدفعه المواطنون الذين انفجروا في حراهم مؤخراً في وجه حماس".

وأضافت عبد الرحمن: "طالما لم يشارك المواطنون ومن يمثلهم في القرار ودون مشاوره أي طرف مجتمعي أو حزبي أو سياسي حتى يتحمل الكل مسؤولياته، لذلك يجب التضامن معاً لإنقاذ المشروع الوطني، لدينا قدرات عالية وكبيرة، نستثمر في إمكانياتنا ووطنيتنا التي لا أحد يزود عليها وعندنا استعداد للتحمل بدفع الثمن إن عرفنا أين نحن ذاهبون، وطالما لا نعرف هذه القيادة أين ذاهبة نرفض أن ندفع الثمن".

قرار خصم المقاصة ليس له علاقة بالانتخابات الإسرائيلية والأمر يتطلب مواجهة فورية

في حين يعتقد د. واصل أبو يوسف - عضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أن قرار حكومة الاحتلال يأتي في سياق الضغط السياسي على القيادة الفلسطينية لتقديم تنازلات لها علاقة بالموقف الأمريكي ومحاولة تمرير ما يسمى بصفقة القرن، ومن الواضح تماماً أن هناك إعلان حرب مفتوحة لها علاقة بصفقة القرن ضد الشعب الفلسطيني ابتداءً من قطع أموال المساعدات عن وكالة الغوث وعن الشعب الفلسطيني ومستشفيات القدس.

وقال: "جاء قرار الاحتلال بخصم أموال المقاصة بعد دراسة دقيقة حول العصب الحساس للوضع الفلسطيني وهو موضوع عائلات الشهداء والأسرى، وأخذ القرار بعد أن كان هناك تشريع في الكونغرس الأمريكي حول مسألة قطع أموال المقاصة التي تدفع لعائلات الشهداء والأسرى، هذا الأمر الذي خلق تسابقاً في عملية فرض وقائع على الأرض تساعد الولايات المتحدة الأمريكية بفرض شروطها من أجل تمرير صفقة القرن، هذا الأمر كان يتطلب مواجهة فورية".

وأكد د. أبو يوسف، أنه كان لا بد أن يكون هناك أمر مساعد في كيفية المواجهة وإعطاء أولويات فيما يتعلق بسد الثغرات أمام ما يمكن أن يشكل حجب أموال الضرائب والرفض المطلق لهذا الأمر لأنه فعلاً لو كان هناك أي استجابة لهذا الموضوع كان يمكن أن يشكل استمرارية في ذلك.

ويعتقد د. أبو يوسف، أن قرار خصم المقاصة ليس له علاقة بانتخابات الاحتلال، وإنما تم تشريعه وسيُسحب على أية حكومة قادمة سواء يمينية أو غيرها، ولمواجهة هذا القرار الإسرائيلي يجب الاستمرار في رفضه وتوسيع رقعة المشاركة في المقاومة الشعبية والاستيطان والحواجز، والأهم من كل ذلك إعطاء مجال حقيقي وقرارات واضحة لعملية مقاطعة الاحتلال بما فيها مقاطعة بضائع الاحتلال التي تورد لأراضي المحتلة والتي تقدر بمبالغ كبيرة جداً، إلى جانب تفعيل مجموعة من الآليات بما فيها اللجوء للتحكيم الدولي والتخلص من الاتفاقات الموقعة مع دولة الاحتلال لأن حكوماتها لا تلتزم بها.

تقرير

مراجعة قانون الوكالات التجارية وإصدار قانون المنافسة مطلب لا بد منه وكلاء تجاريون يتهمون وزارة الاقتصاد بإقرار سياسات تؤدي إلى سحب وكالاتهم وإعادتها للوكلاء الإسرائيليين

- إلغاء الوكالات الحصرية سيفتح الباب على مصراعيه لتوريد منتجات عديمة الجودة ورفع الحماية عن الوكالات سيؤدي إلى خفض الأسعار التي تعتبر ذات هوامش ربح مرتفعة
- الاحتكار يمنع المستهلكين من المرونة السعرية المنخفضة ويساهم في ارتفاع الأسعار
- التغييرات العالمية المتسارعة والتجارة الإلكترونية تستدعي إعادة النظر في كيفية العمل والتعامل مع الوكالات التجارية
- على وزارة الاقتصاد تحقيق التوازن في تنظيم السوق ومصالح الجهات ذات العلاقة
- ضرورة مراقبة السوق وعدم فتحه على مصراعيه دون وجود أحكام وضوابط تحمي المستهلك

تهريب العلامات التجارية من «إسرائيل»

يقول اليكس حنا - مدير عام شركة «ف. أ حنا»: «إننا خسرنا وكالات بسبب تهريب ذات العلامات التجارية التي نمثلها من السوق الإسرائيلي، وللأسف الشديد وزارة الاقتصاد الوطني لا تتعاون لضبط ووقف هذا الأمر وسحبت عدة وكالات من الوكلاء الفلسطينيين لهذا السبب. ونسأل ما هي الفائدة من الوكالة إذا كان هناك تهريب من السوق الإسرائيلي؟»

ويتابع حنا: «الوكالات التجارية الحصرية للأسف يتم تهريبها من وكيل إسرائيلي ووزارة الاقتصاد وحماية المستهلك على معرفة بالموضوع، فإنها تقرر سياسات تؤدي إلى سحب الوكالات للحاصلين عليها وبالنتيجة ترجع للوكلاء الإسرائيليين، فكيف يمكنهم حماية المستهلك بإعادة هذه الوكالات لإسرائيل وهم ليس لديهم يد عليا على الموضوع، وهناك مئات الوكالات سحبت من فلسطينيين لصالح إسرائيل بسبب السياسة المتبعة في وزارة الاقتصاد ضد وكلاء تجاريين، لذا يجب إن تفتح دائرة في وزارة

اتهم بعض الوكلاء الفلسطينيين وزارة الاقتصاد الوطني، بالضغط عليهم لإضعافهم، ما يتيح فرصة لإعادة الوكالات التجارية للشركات العالمية للوكلاء الإسرائيليين (على حد تعبيرهم)، وهو الأمر الذي رفضته وردت عليه وزيرة الاقتصاد الوطني في حكومة تسيير الأعمال عيبر عودة (بأنها مبالغة غير مقبولة ولا يعقل أن يصل الشك إلى هذا الحد غير المقبول وغير المفهوم).

خاص الحدث

المنتجات الفلسطينية من منافسة السلع المقلدة وغير الأصلية التي تضر المستهلك وفي ذات الوقت تقضي على المنتجات الفلسطينية كما حدث في قطاع الأحذية والمنظفات والأثاث.

الاقتصاد الوطني لا تتعاون لضبط ووقف

وكانت قضية إلغاء الوكالات التجارية الحصرية واحدة من القضايا التي أثارها مؤخرا ائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني حتى تفتح باب المنافسة وتسهم في خفض الأسعار، ضمن قائمة مطالب حقوقيين وحماة المستهلكين من الحكومة الفلسطينية الذين طالبوها أيضا بإعادة النظر في كيفية العمل والتعامل مع الوكالات التجارية، وبخاصة الحصرية منها، وإعادة النظر في قانون الوكالات التجارية من خلال دمج حقوق المستهلك في القانون والمنافسة بحيث يضمن للمستهلك حق الاختيار بين السلع ذات الجودة، وتشكيل لجنة مختصة لمراجعتها بحيث تكون جمعية حماية المستهلك والقطاع الخاص من ضمنها. إضافة إلى ضرورة إقرار قانون تعزيز المنافسة الذي أشبع دراسة، ومحاربة ظواهر رفع الأسعار ضمن اتفاقيات جماعية بين الموردين والتجار. ويشدد هؤلاء على محاربة التقليد واستيراد سلع غير مطابقة للمواصفات ومعايير الجودة؛ وعلى ضرورة الحفاظ على الأسعار العادلة وعدم ارتفاعها عن أسواق الجوار. وخفض رسوم تسجيل وإعادة تسجيل مواد التجميل في وزارة الصحة. وضرورة حماية



صلاح هنية



عمر عنبتاوي - مدير عام شركة الشرق الأدنى



عامر النجار



عبير عودة - وزيرة الاقتصاد الوطني



الكس حنا

من خلال التأثير السلبي على ميزانيات الأصل أن تصرف على الصحة والتعليم والبنية التحتية، وأن المتغيرات الإقليمية ومدخلات الإنتاج ساهمت مؤخرا في خفض الأسعار الاستهلاكية في العالم وهذا تأثرت به فلسطين إيجابا.

ويؤكد جرابعة، أن حماية المستهلك منظومة كاملة لا تقتصر على السعر النهائي للمنتج بل هي مفهوم أعم وأوسع يشمل الالتزام بقوانين حماية المستهلك ومتطلبات الصحة والسلامة والنقل والتخزين والحفاظ على جودة المنتج في السوق ليكون لائقا بالمستهلك الفلسطيني في مراحل انتقاله حتى الوصول للمستهلك النهائي.

رفع الحماية عن الوكالات الحصرية يخفض أسعار السلع والخدمات

يقول الناشط في جمعية حماية المستهلك أ.د. محمد أحمد شاهين - مساعد الرئيس لشؤون الطلبة في جامعة القدس المفتوحة: «إن رفع الحماية عن الوكالات الحصرية سيخفض أسعار السلع والخدمات التي تتمتع بهوامش ربح مرتفعة، ويعطي المستهلك فرصة للاختيار بين عدة بدائل تنفيذاً لما ورد في قانون حماية المستهلك، ويشجع مستثمرين محليين وخارجيين على الاستثمار، وتطوير الواقع الاقتصادي بعيداً عن حالة الركود السائدة». ويتابع: «كما أن الاحتكار يمنح المستهلكين من المرونة السعرية المنخفضة، ويساهم في ارتفاع الأسعار، ويصبح المستهلك أسيراً لبعض الشركات، خاصة تلك التي تزود السوق والمستهلكين لوحدها بسلعة أو خدمة أو عدة أنواع من السلع الحيوية والمنتجات الرئيسية».

ويرى شاهين، أن الحديث حول الوكالات التجارية في ظل التغيرات العالمية المتسارعة والتجارة الإلكترونية التي تتطور بشكل متسارع خلال السنوات الماضية، يستدعي إعادة النظر في كيفية العمل والتعامل مع الوكالات التجارية، وبخاصة الحصرية منها.

إلغاء الوكالات التجارية الحصرية للشركات في فلسطين له وجهان

ويؤكد د. شاهين، أن إلغاء الوكالات التجارية الحصرية للشركات في فلسطين له وجهان: سلبي - إذ أن إلغاء الوكالات التجارية الحصرية سينعكس سلباً على أصحاب الشركات الذين حصلوا

الحصرية هي عبارة عن اتفاقية تعاقدية بين الطرفين الوكيل والموكل، وتتطلب المصادقة على معاملتها وزارة الخارجية ووزارة الاقتصاد، من أجل حماية الوكيل قانونياً في الاتفاقية التعاقدية ما بينه وبين الموكل وتمكنه من مقاضاة الشركة الأم لتحصيل حقوقه القانونية.

وكل ما يهم برهم بحسب قوله، المستهلك، الذي اعتبره «أهم ما يهمنا إن كنا ضمن فئة التجار أو الوكلاء أو القطاع العام، منها إثبات قانونية البضاعة وصدورها من المصنع الأم، واستيرادها كمستورد فلسطيني من أجل أن تحول أموال الجمارك للخزينة العامة، يجب الالتزام بالموافقة الفنية الفلسطينية الصادرة عن دائرة المواصفات والمقاييس قبل شحن البضاعة من بلد المنشأ». وهذا لم يمنع برهم، من مطالبته السلطات المعنية، «بمتابعة البضائع والسلع التي تأتي من إسرائيل إلى أسواقنا لأنهم لا يدفعون لا ضرائب ولا جمارك ولا تكون بضائعهم وسلعهم مطابقة للمواصفة الفلسطينية، في حين لدى كل الوكلاء بما فيهم أنا اتفاقيات ووكالات وتسويق لسلع أخرى».

لكن عمر عنبتاوي - مدير عام شركة الشرق الأدنى يقول: «أسعارنا تدرس مع الشركة في بلد المنشأ ويتم تحديد هامش ربح ولا يوجد احتكار بل تعدد السلع وتنوع في السوق الفلسطيني، الأمر الذي يخلق منافسة لمصلحة المستهلك دون حاجة للتهديب وإغراق السوق، ولا حاجة لأن يضرب الوكيل من خلال المقاصة التي تستخدم لأكثر من مرة ولا تشكل عوائد على الخزينة بل تسبب تهرباً ضريبياً».

التهرب الضريبي وعدم الالتزام بالقوانين يخلق الفوارق في الأسعار

أما عبد الجليل جرابعة - مدير المبيعات في شركة يونيبال للتجارة العامة، فيرى أن التهرب الضريبي وعدم الالتزام بالقوانين الفلسطينية هو الذي يخلق بعض الفوارق في الأسعار والتي تدرج تحت المنافسة غير الشريفة والتعدي على حقوق المستهلك من زوايا أخرى، حيث تم إغراق السوق بأصناف مزورة، أصناف لا تحمل بطاقة بيان، ويتم فيها تزوير اللاصق بما يتعارض مع حقيقة المنتج، وإدخال منتجات غير مطابقة البنية للمواصفات ولا خصوصية المستهلك.

ويقول: «إن التهرب الضريبي يؤثر سلباً على المستهلك والمواطن

الاقتصاد لحماية الوكلاء التجاريين».

فيما يقول م. عامر النجار - مدير عام الشركة الفلسطينية للتدفئة والتكييف: «نحن وكلاء لشركة عالمية في مجال التكييف منذ أكثر من 14 عاماً، وقبل عشر سنوات توجهنا لوزارة الاقتصاد الوطني من أجل التعرف على آلية تسجيل الوكالة التجارية، تفاجأنا بالتعقيدات التي يقوم بها الموظفون لتسجيل الوكالات التجارية». ويضيف باستغراب: «عندما نسجل وكالة تجارية، ماذا نستفيد كشركات خاصة ونحن نعرف أن السوق الفلسطيني مباح ولدينا معرفة بالكثير من الحالات من خلال الوكيل الإسرائيلي الذي تمكن من إدخال نفس علامتنا التجارية على سوقنا الفلسطيني».

وتابع موضحاً: «إحدى الشركات المحلية قبل 5 سنوات، حاول أصحابها الترويج لمنتجنا هذا في السوق كوكيل، توجهنا بشكوى للشركة الفرنسية الأم التي قامت بتوكيل أحد المحامين من القدس الشرقية وحضر ممثلوها إلى رام الله وقابلوا أصحاب تلك الشركة وحذروهم بكل الأمور القانونية، ومع أنهم غير مسجلين كوكلاء في وزارة الاقتصاد الوطني، فإن الوزارة لا تحميهم، لكن الشركة الأم هي التي بحمايتي».

الاستيراد الموازي لسلع غير مطابقة يؤدي لإغراق السوق وغش وغبن المستهلك

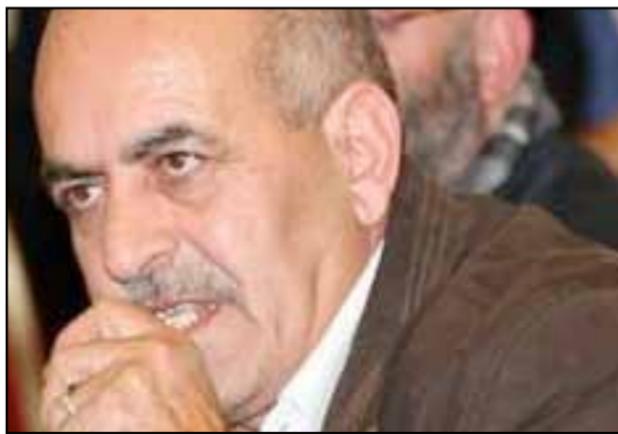
بينما يقول أنطون حزبون - مدير عام شركة نستلة فلسطين: «إن الاستيراد الموازي لسلع غير مطابقة لما نستورده كشركات رسمية يؤدي لإغراق السوق وغش وغبن المستهلك الفلسطيني وتثبت عليه بطاقة بيان غير مطابقة للشروط الفلسطينية وأحياناً نجد بطاقة بيان بلغة غير العربية، الأمر الذي يؤكد أن هذه السلع غير مطابقة وليست ذات جودة».

في حين يقول جميل ظاهر - الرئيس التنفيذي لشركة أوفتك: «لدينا وكالات تجارية ومنها الحصرية، ولكن للأسف تدخل الوكيل الإسرائيلي المباشر اليوم في السوق الفلسطيني وللأسف دون أي تجاوب لا من ضابطة جمركية التي كل ما يهمها فاتورة المقاصة فقط، في حين لا يوجد قانون لحماية الوكيل التجاري الفلسطيني ولا مرجعية ولا آلية قانونية للتوجه برفع قضية ضد أي أحد يحصل على نفس الوكالة أو يروج لنفس السلع والبضاعة في مناطق السلطة الفلسطينية».

في حين يرى المستورد والمصنع، علي برهم، أن الوكالات



أنطون حزبون



علي برهم



عبد الجليل جرابعة

من الوكلاء إلى منتجين، ويتحمل الوكيل في البداية مصاريف تأسيس الشركة وفتح فروع ومراكز صيانة وهذا يتطلب توازنا بين المصاريف والأرباح.

وفي معرض رده على انتقاد بعض الوكلاء قال حجة: «بعض الوكلاء لا يمثلون لشروط الوكالة».

وقال: «إن أحد الأدوات التي يجب التركيز عليها، الاستيراد المباشر، وجزء أساسي منه هو إيجاد وكلاء فلسطينيين معتمدين في داخل السوق الفلسطيني لتعزيز الاستيراد المباشر، وهناك هدف وطني من وجود وكلاء حقيقيين يمثلون للقواعد والتشريعات الفلسطينية من ناحية ولشروط التعاقد والوكالات التي يحصلون عليها من الخارج من جهة أخرى، لأن التعامل مع سلع محددة من خلال وكلاء معروفين يعطينا كجهاً حكومية أمام هؤلاء الوكلاء أن هناك شخصاً مسؤولاً عن هذه السلعة أو الخدمة داخل السوق الفلسطيني يسهل الرجوع للوكيل في حالة وجود خلل، والوكلاء عادة في معظمهم يكونون شركات قادرة على التعامل مع الشكاوى بشكل أفضل».

وأكد حجة، أن دور الوكالات أساسي في تنظيم السوق، «وعندما يكون لدينا وكلاء لنفس السلعة أو الخدمة ولكن بعلامات تجارية مختلفة من شأنها أن ترفع مدى المنافسة داخل السوق الأمر الذي أدى إلى وجود سلعة بجودة عالية داخل السوق الفلسطيني كما أدى إلى وجود أسعار إلى حد ما مقبولة ومعقولة».

وزيرة الاقتصاد ترفض اتهام بعض الوكلاء للوزارة

أما عبير عودة - وزيرة الاقتصاد الوطني، فرفضت اتهام بعض الوكلاء للوزارة بأنها تعمل للضغط عليهم لإضعافهم لإعادة الوكالات للوكلاء الإسرائيليين، وقالت: «تلك مبالغة غير مقبولة ولا يعقل أن يصل الشك إلى هذا الحد غير المقبول وغير المفهوم، نركز على حصول التجار الفلسطينيين على وكالات مباشرة لأهميتها وأثرها الكبير على الاقتصاد الفلسطيني».

وأضافت عودة: «تشجيعاً للوكالات والانفكاك عن إسرائيل لدينا أعداد هائلة من الوكالات ولكن ليس لدينا وكالات حصرية، معتبرة انخفاض الاستيراد بنسبة 20% من إسرائيل اعتبرته إنجازاً ليس للحكومة وإنما للمواطن ولكافة المؤسسات ذات العلاقة، إضافة إلى زيادة الصادرات للخارج والتي ارتفعت بحدود 30% - 40%».

إقرار رسمي بنقص قانون الوكالات التجارية

لكن الوزيرة عودة، أقرت أن قانون الوكالات التجارية فيه نقص، لذلك فإنها دعت لتشكيل لجنة مشتركة لمراجعة القانون ويتم العمل على تعديله كونه لا يسهل الإجراءات ويعتبر في بعض مواد معيقاً وغير ميسر.

وقالت عودة: «لا نسعى لزيادة عدد الوكالات على حساب المنتجات الفلسطينية بأي شكل من الأشكال، ويجب أن نقر أن المهربين هم جزء من التجار، كما يجب أن نحقق التزاماً وطنياً بعدم التهريب جمرانياً وتهريب البضائع الفاسدة».

وشددت عودة على ضرورة أن تتوفر الثقة بين التجار والحكومة، وقالت: «لا يمكن أن تقضي حماية المستهلك على المستورد الفلسطيني أو صاحب الوكالة لتخفيض السعر، ولا يعقل هذا، أعرف ألم بعض الوكلاء نتفهمهم ونشعر معهم، ولكن لسنا مسيطرين على كل المعابر فالمشكلة تواجه الكل وليس الحكومة منفردة».

وأقرت عودة بقولها: «واضح أن القانون فيه مشاكل وأعدكم بالسير في مراجعته ضمن لجنة مشتركة وأن يتم العمل على تغييره حتى يصبح غير معيق، وهدفنا زيادة الوكالات التجارية والتوازن ما بين الاستيراد والمنتجات المحلية. ونحاول التسهيل في الكثير من الإجراءات ولكن بعضها لنا سيطرة عليها وبعضها الآخر نفقد السيطرة».

ولكن الوزيرة تساءلت مستدركة: من الذي يهرب؟، وأجابت: «علينا أن نكون واضحين مع أنفسنا فالتاجر الفلسطيني هو الذي يهرب، لذلك نريد التزاماً وطنياً لحماية السوق الفلسطيني وليس من الشطارة أن نهرب ونغرق أسواقنا بالبضائع والتهريب الجمركي. كلنا لنا دور في حماية السوق والتاجر والوكيل الفلسطيني».

خصوصاً أن عدداً من الملاحظات وصلت الجمعيات وتم معالجة بعضها».

وتابع: «لا نهدف إلى التصادم مع الوكالات التجارية ولا إلى الضغط ضدها لأننا نراها تعبيراً عن استقلالية السوق الفلسطيني والتعامل معه كسوق مستقل وليس تابعاً عبر أو من خلال الوكيل الإسرائيلي».

لكنه استدرك قائلاً «رغم ذلك ظل هناك البعض الذي يصر على التعامل عبر الوكيل الإسرائيلي خصوصاً في القطاعات الكبرى مثل مشاريع المياه والصرف الصحي والكهرباء وبعض البضائع الأخرى في الوقت الذي نسعى فيه للانفصال الاقتصادي عن اقتصاد الاحتلال».

ضرورة تعديل قانون الوكالات التجارية وتطويره

ويقترح هنية، ضرورة تعديل قانون الوكالات التجارية وتطوير القانون الحالي وصياغة مسودة جديدة له، نظراً لعدم فاعليته بالشكل الكافي، ولوجود بعض الثغرات والنواقص فيه، بالإضافة إلى ضرورة مراقبة السوق وعدم فتحه على مصراعيه أمام الموردين العالميين دون وجود أحكام وضوابط تحمي المستهلك الفلسطيني من المغالاة في الأسعار حيث يتم دمج حماية حقوق المستهلك والمنافسة خلاله، وعدم اقتصاره على حماية الوكيل فقط.

وطالب هنية، بإقرار قانون المنافسة، خصوصاً أن جهداً بذل بخصوصه وأنشئت له إدارة عامة في وزارة الاقتصاد الوطني ولكن شيئاً لم ينجز لغاية الآن رغم عدد الجلسات التي عقدت لنقاشه وصياغته.

ويقول موضحاً: «في إطار تشجيعنا ودعمنا للمنتجات الفلسطينية حاولنا مع وزارة الاقتصاد الوطني ومؤسسة المواصفات والمقاييس لمتابعة أصناف منافسة في السوق غير مطابقة يتم استيرادها وتضارب المنتجات الفلسطينية دون وجه حق، وتم وضع أنظمة وتعليمات لهذا الشأن، بالتالي نحمي المستهلك والمنتج الفلسطيني كما حدث في قطاع الأحذية والجلود ومواد التجميل والقرطاسية غير الورقية».

ويبيد هنية، استغرابه من أن تكون أسعار السلع والأجهزة والمعدات ذات الماركة العالمية المستوردة لسوقنا الفلسطيني أعلى من سعرها في الأسواق المجاورة بغض النظر عن المبررات، في الوقت الذي يتطلع فيه باهتمام بالغ إلى ضرورة تعزيز المنافسة وتشريعها قانوناً لتنظيم السوق وضمان حقوق المستهلك في الحصول على أسعار عادلة ومنع الاتفاقيات الجماعية التي تؤدي إلى رفع الأسعار.

ضرورة منح المستورد الفلسطيني ميزة تفضيلية في العطاءات المركزية

وإلى حد كبير، ينسجم المهندس هاني قرط - رئيس مجلس الشاخصين الفلسطينيين، مع هنية، عندما شدد على ضرورة أن يمنح المستورد الفلسطيني ميزة تفضيلية في العطاءات المركزية، بحيث تمنح له الأولوية في العطاءات المركزية على حساب المستورد عبر الوكيل الإسرائيلي ولا يوفر بنية تحتية ولا يشغل الأيدي العاملة.

ويقول قرط: «عملنا ونعمل على رفع قدرات المصدرين والمستوردين الفلسطينيين من أجل خلق بيئة مساندة للرقى بهذه القطاعات، وفي نفس الوقت ندعم ونشجع المنتجات الفلسطينية لأننا أصلاً نسعى لتصديرها، وأطلقنا برنامج الدبلوم مع جامعة بيرزيت لتعزيز قدرات الشركات في مجال سلسلة التوريدات، ويجب أن نركز هنا على المستورد المعروف الذي يقدم سعراً وجودة منافسة، ولا نركز هنا على السلع الأساسية بل يجب أن نذهب باتجاه المشاريع الكبيرة التي تعتمد على التوريد عبر الوكلاء المعروفين مما يمنحها قيمة إضافية».

وفي هذا السياق يرى المهندس حيدر حجة - مدير عام مؤسسة المواصفات الفلسطينية، أن المنافسة لها دور رئيسي في السعي لتقديم خدمة أفضل وجودة أعلى وأسعار مناسبة، علماً أن الوكالات توطن الإنتاج الفلسطيني حيث تحول العديد

على تلك الوكالات منذ سنوات، وقد يكبدهم خسائر مالية. والثاني: إيجابي - على المستهلكين، والتجار الذين يسعون منذ فترة إلى منافسة السلعة الحصرية، إضافة إلى أنه سيساهم في خلق جو من المنافسة وتعدد السلع وانخفاض الأسعار، خاصة للمنتجات التي لها بدائل متعددة، رغم أنه ليس حلاً جذرياً لأزمة ارتفاع الأسعار.

ويقول د. شاهين: «إن الفلسطيني يدفع أعلى أسعاراً للاتصالات والوقود في المنطقة، وتنفق الأسرة الفلسطينية 39% من دخلها على الغذاء، ونعلم أن إلغاء الوكالات الحصرية سيفتح الباب على مصراعيه لتوريد منتجات عديمة الجودة إلى السوق الفلسطيني، ورفع الحماية عن الوكالات سيؤدي إلى خفض الأسعار التي تعتبر ذات هامش ربح مرتفعة».

غالبية العقود في فلسطين توزيع

بينما يعتبر المحامي راسم كمال، أن الوكالة التجارية عقد تجاري يبرم بين المصنع في بلد المنشأ والوكيل الذي يمنح بموجبها الحق بترويج السلع مقابل عمولة أو هامش ربح.

ويقول: «إلا أننا في فلسطين غالبية العقود هي عقود توزيع، وأن الوكالة الحصرية لم ترد في قانون الوكالات التجارية ولكنها وردت في اللائحة التنفيذية لقانون حماية المستهلك وهذا تشريع ثانوي وليس أساسياً، والحصرية ليست لسلعة بل لعلامة تجارية، فمن يمتلك وكالة توزيع سيارات مثلاً لا يحتكر سوق السيارات لأن هناك أنواعاً أخرى موجودة من حق المستهلك الاختيار بينها».

ولكن كمال يؤكد، أن قانون الوكالات التجارية يجب أن يوفر الحماية للمستهلك والوكيل والاقتصاد الوطني، مبيناً أن السوق الفلسطيني يعاني من عدد من القضايا والإشكاليات أهمها عدم السيطرة الفلسطينية على المعابر وعدم المقدرة على منع دخول أي منتجات مهربة أو فيها تقليد وتزوير، إضافة إلى إشكالية عدم استكمال المنظومة القانونية الخاصة بتنظيم السوق الفلسطيني.

وحسب المعايير الفضلى لتنظيم السوق قال كمال: «إن الدور الأكبر يقع على كاهل وزارة الاقتصاد الوطني، التي عليها أن تحقق التوازن في تنظيم السوق وتحقيق مصالح الجهات ذات العلاقة وخاصة إذا كانت من جهة أصحاب الوكالات التجارية أو لجهة المستهلكين وضمان وجود مواصفات معينة يلتزم بها التجارة».

الوكلاء لا يبلغون عن المهربين للمنتجات التي يستوردونها

إلا أن للمقدم لطفي ناصر - مدير المكافحة في الضابطة الجمركية، رأي آخر، فيقول: «إن الشركات والوكالات ضعيفة في برامج توعية المستهلك بخصوص جودة منتجاتها وخطورة المنتجات المهربة وغير المطابقة على صحة وسلامة المستهلك، ولا يقوم الوكلاء بالإبلاغ عن المهربين للمنتجات التي يستوردونها ويسوقونها والأصل أن يتوجهوا للنيابة العامة من أجل تقديم شكوى رسمية لاتخاذ المقتضى القانوني».

هيمنة على أنواع محددة من السلع والخدمات تؤثر سلباً على عمليات العرض والطلب

ولكن صلاح هنية - رئيس الجمعية، المنسق العام لائتلاف جمعيات حماية المستهلك الفلسطيني، يرى وجود هيمنة على أنواع محددة من السلع والخدمات التي تؤثر سلباً على عمليات العرض والطلب، وتؤدي إلى ارتفاع غير مبرر للأسعار، أن يحدد عدد الوكالات المسموح بها لكل وكيل وأنواعها بناءً على توصية الجهات المعنية بالمنافسة ومنع الاتفاق بين مجموع الوكلاء في صنف معين على رفع الأسعار.

يقول هنية: «لا يعقل أن تكون أسعار السلع والأجهزة والمعدات ذات الماركة العالمية المستوردة أعلى من سعرها في الأسواق المجاورة لذات السلع وذات العلامة التجارية بغض النظر عن المبررات، وهذه واحدة من نقاط التنسيق بين جمعيات حماية المستهلك ووزارات الاختصاص لمعالجتها في القطاعات كافة،

الجامعات الفلسطينية والأزمات المالية ما بين الاستثمار وجودة التعليم

■ هم المؤسسات التعليمية يتجلى في الموارد المالية بعيدا عن الجودة

■ خمسة مقترحات لتجاوز الأزمات المالية في مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية

■ وزارة التربية والتعليم راضية عن أداء مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية في عام 2018

وتوضع على بوابات الجامعة بشكل سنوي.

5 مقترحات لتجاوز الأزمات المالية في الجامعات الفلسطينية

وحول سبل تجاوز الأزمات المالية في مؤسسات التعليم العالي بلا رجعة، قال مساعد رئيس جامعة القدس المفتوحة لشؤون الطلبة لـ "الحدث"، إن دراسة بحثية كان قد قدمها خمسة موارد أساسية يجب الاعتماد عليها في مؤسسات التعليم العالي، وهي: 1. مساهمة حكومية بنسبة معينة. 2. الرسوم الجامعية على أن توضع معادلة وطنية لهذه الرسوم تكون عادلة ومراعية لمؤسسات التعليم والأوضاع الاقتصادية. 3. دعم القطاع الخاص لأن معظم الكوادر ومخرجات الجامعات تذهب إليه وعليه أن لا يتنصل من مسؤوليته المجتمعية. 4. النظام الوقفي كجامعة هارفرد مثلا والتي تصل وقفيها السنوية إلى حوالي 40 مليار دولار. 5. الترشيح وخلق آلية للاستثمار.

وأشاد د. شاهين خلال مقابله مع "الحدث" بدور منظمة التحرير الفلسطينية الذي كانت تقوم به قبل قدوم السلطة في رعايتها للمؤسسات التعليمية بالكامل وتغذية موازنتها، قائلا، إنه "لا يجوز أن تأتي السلطة الفلسطينية في 1994 وتتصل من مسؤولياتها تجاه قطاع التعليم العالي".

وتساءل د. شاهين، أنه كيف يمكن للجامعات الفلسطينية أن تدخل مجال الاستثمار وهي غير قادرة أساسا على تسديد رواتب الموظفين!، ووفقا له، فالمشكلة تكمن في الجدول الدائري ما بين نقابة العاملين التي تريد رفع الرواتب مماشاة مع الأوضاع المعيشية، والطلبة الذين لا يريدون رفع الرسوم الجامعية، الأمر الذي اضطر الجامعات إلى اتخاذ قرارات "ليست صحيحة وليست في صالح التعليم العالي وجودته، مثل زيادة التخصصات وزيادة أعداد الطلبة ودفع نسب معينة من الرواتب وغيرها، داعيا الحكومة الفلسطينية ووزارة التربية والتعليم العالي إلى عدم الوقوف والتفرج على ما يجري.

وحول أداء التعليم الفلسطيني، أكد د. شاهين، أن الجامعات الفلسطينية حينما كان يذكر اسم واحدة منها في الخارج كانت ترفع لها القبعات ولحملة شهادتها، واليوم "أصبحت تفكير جامعاتنا الفلسطينية يتجلى في كيفية الحصول على موارد مالية بعيدا عن الجودة.. وحينما نتحدث عن الجودة فإننا في واد وهم في واد آخر". مضيفا، أنه وبدون الحديث عن موازنة "محترمة" لا يمكن الحديث عن الجودة.

موازنة التربية والتعليم ودعم التعليم العالي

وفي المقابل، أكد الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية د. إيهاب القبح، على

أزمات متجددة تعصف كل فصل أو ربما كل عام بمعظم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية والتي يبلغ عددها 49 مؤسسة من بينها 16 جامعة و16 كلية و17 كلية متوسطة، وفي كل مرة يتم تجاوز المشكلة لا حلها، من خلال اتباع سياسات تقشف وزيادة أعداد الطلبة وقد تصل إلى تخفيض رواتب العاملين ورفع رسوم التعليم الجامعي، كان آخرها بأزمة "طويلة عريضة" في جامعة القدس المفتوحة بسبب رفع رسوم الساعة الدراسية وبسبب الأزمة المالية اضطرت بإدارة جامعة بيت لحم قبل أسبوعين إلى إغلاق أبواب الجامعة أمام طلبتها.

نعيد الأمور إلى نصابها بشكل مقبول جون أن يكون هناك تعامل مع المورد الأساسي لموازنة الجامعة وهو رسوم الطلبة. وأشار د. شاهين لـ "الحدث"، أن المشكلة ليست مشكلة الجامعات بالدرجة الأولى وإنما مشكلة وزارة التربية والتعليم العالي والحكومة الفلسطينية.

أزمة جامعة القدس المفتوحة

وبما يتعلق بالقدس المفتوحة، كان الحل بحسب شاهين، برفع الرسوم بأرقام كبيرة "الأمر الذي خرجنا به من اجتماع مجلس الجامعة المصغر بتاريخ 10-12-2018، فيما تحددت الرسوم بـ 23 ديناراً للتخصصات التطبيقية و21 ديناراً لبقية التخصصات، ولكن وبعد فتح حوار مع ممثلي الطلبة في مجلس الطلبة القطري الذي يمثل الطلبة بحسب قانون الجامعة؛ تم إعفاء طلبة قطاع غزة من دينارين لتعود الرسوم كما كانت عليه 17 ديناراً سابقا حيث كان الإعفاء يطبق بدينارين وكانوا يدفعون 15 ديناراً للساعة المعتمدة الواحدة. مؤكداً على أنه رافق هذا القرار حزمة من الامتيازات التي تساعد الطلبة المحتاجين ما بين قروض وتقسيم وتمنح ومساعدات بزيادة ما لا يقل عن 250 ألف دينار أردني سنويا للمنح والمساعدات، بشكل لا يمكن أن يؤثر على الطلبة إلا إيجاباً، إضافة إلى تقليص رسوم الاستنكاف والتي كانت مقرة منذ البدايات بـ 30 ديناراً أردنياً إلى 20 ديناراً، إضافة إلى الكثير من الخدمات والمنح، بحيث تقدم القدس المفتوحة 22 منحة بينها 5 منح تنفرد في تقديمها وحدها من بين الجامعات الفلسطينية".

وشدد د. شاهين، على أن جامعتهم ليست مؤسسة ربحية، حيث إن موازنات جامعتهم تقدم لوزارة التربية والتعليم ومجلس الوزراء

الحدث - سجود عاصي

وقال د. محمد شاهين مساعد رئيس جامعة القدس المفتوحة لشؤون الطلبة، إن قرار جامعتهم الأخير لم يكن قراراً عبثياً ولا اعتباطياً وإنما هو قرار مدروس اضطراري استدعته ظروف الجامعة المالية، والقضية ليست قضية خاصة بجامعة القدس المفتوحة وإنما هي قضية عامة في ظل عدم وجود دعم حكومي لمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية التي صنفت عام 1994 على أنها مؤسسات عامة من بينها القدس المفتوحة والقدس وبيروت وغيرها.

"همّ مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية يتجلى في الموارد المالية بعيدا عن الجودة"

وأضاف شاهين، أن الجامعات الفلسطينية في الوقت الحاضر تعتمد "للأسف" بشكل أساسي في مواردها المالية على رسوم الطلبة في ظل الغلاء المعيشي والفروق العلمية وعمليات التطوير، مثلاً جامعة القدس المفتوحة عمدت خلال السنوات القليلة الماضية على امتلاك أبنية الجامعة في معظم فروعها في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومن المتوقع خلال العامين القادمين أن تصبح كافة مباني الجامعة ملكاً لها، وهذا بالتأكيد سينقل كاهل الجامعة في ظل عدم كفاية رسوم الطلبة، الأمر الذي أدى بالجامعة إلى اتخاذ العديد من القرارات قبل اللجوء إلى رفع الرسوم منها عملية التقشف والترشيح لكل عمليات الجامعة بما لا يمس بالخدمات الطلابية، ولاست هذه الإجراءات العاملين بدءاً من رئيس الجامعة وحتى أدنى رتبة وظيفية، ومنذ أشهر يتقاضى موظفو الجامعة بالكامل نحو 80% فقط من رواتبهم، ولا يمكن أن

وحول أبرز إنجازات قطاع التعليم في فلسطين للعام الماضي 2018، قال الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية، "عام 2018 هو عام التعليم بامتياز لأنه شهد عدداً من التطورات وأهمها إصدار قانون التعليم الجديد الذي دخل حيز التنفيذ وواكب العصر في خصوصيته ومواده وجاء لأول مرة بموضوع وقفية التعليم والتعليم الإلكتروني وعرف التعليم المفتوح إضافة إلى أنه جاء بمجلس للتعليم العالي مكوناً من 24 عضواً من بينهم رؤساء جامعات وأكاديميين من الداخل والخارج وممثلين عن المجتمع المدني والأهلي والحكومي والنوع الاجتماعي.

وكذلك تم إعادة تشكيل مجلس إدارة جديدة لصندوق إقراض الطلبة، وكذلك مجلس جديد لإدارة الهيئة الوطنية للاعتماد والجودة، ولأول مرة تم استحداث مجلس رؤساء الجامعات الذي يساعد ويساند مجلس التعليم العالي، إضافة إلى التركيز على التعليم التكامل والتعاوني في الجامعات، والعديد من الجامعات أصبحت شريكة للقطاع الخاص في أن الطلبة يدرسون ويتدربون في الوقت ذاته بحسب د. القبج. إضافة إلى استحداث عملية الدمج بين التعليم المهني والتقني لتغيير الصورة السلبية عن التعليم المهني في فلسطين، وهي أحد أهم الحلول لمعالجة البطالة، إلى جانب إصدار قرار من الحكومة بعدم تكرار برامج التعليم العالي والتركيز على البرامج المهنية والتقنية.

كما وتعمل التربية بحسب د. القبج، على إعادة تشكيل التخصصات الجديدة وإعادة دراسة وتشكيل التخصصات الموجودة بما يتواءم مع حاجة السوق المحلية والإقليمي والدولي، وكذلك المساهمة في العديد من البرامج الأوروبية خاصة بعد مقاطعة أمريكا، وهناك مجموعة من الاتفاقيات التي تدعم البحث العلمي والباحثين وتبادل الطلبة "إضافة إلى أن نهاية العام الالي ستشهد الانتهاء من نظام حوسبة إلكتروني كامل للتعامل مع المستفيدين من خدمات التعليم العالي وهناك تحديد لكل الأنظمة والتعليمات الخاصة بالتعليم العالي هي الآن على طاولة مجلس الوزراء مثل نظام معادلة الشهادات والتصديق والمنح".

بالوزارة، بلغت 894,915,530 دولاراً.

وبما يتعلق بالأزمات المالية التي تعصف بالجامعات الفلسطينية؛ أشار الوكيل المساعد لشؤون التعليم العالي في وزارة التربية والتعليم الفلسطينية د. إيهاب القبج، إلى أن الأسباب متنوعة ولا يمكن أن تكون الأزمة منفردة ومتوقفة على الدعم الحكومي للجامعات، "ونحن نقوم بصرف ما تم تخصيصه لذلك مع بعض التأخير في الإجراءات أحياناً". مضيفاً، أن التأخير يأتي ليس من قبل الوزارة وإنما من الجهات الأخرى التي تقدم الدعم المالي لهذه المؤسسات، "فالجامعات حول العالم لا تعتمد فقط على مساهمة الحكومة وإنما لديها العديد من المصادر التي تحصل من خلالها على تمويل"، داعياً الجامعات إلى الاستمرار في تنوع مصادر التمويل، إلى جانب مساهمة وزارة التربية في جزء كبير بما يتعلق بالدعم الخارجي من خلال المشاركة بتوفير الداعمين والممولين الأجانب لبرامج أوروبية فلسطينية. وأضاف د. القبج، أن وزارته في 11/2017 قامت بتوجيه منحة للبحث العلمي لإثني عشر جامعة فلسطينية بقيمة مليون دولار، وهذه الأموال ترصدها الوزارة لتطوير وتعزيز البحث العلمي، إضافة إلى إقرار الوزارة ولأول مرة نظام وقفية التعليم العالي مطلع العام الماضي 2018 والتي دخلت حيز التنفيذ في مايو/2018 ضمن قانون التعليم الجديد. وتهدف وقفية التعليم إلى دعم مؤسسات التعليم العالي الفلسطينية بحيث خصصت الوزارة فيه نحو 20 مليوناً لدعمها.

ولم ينكر د. القبج، أن الدعم المالي هو من أهم الأمور التي تؤثر إيجاباً على جودة التعليم العالي، داعياً الجامعات إلى عدم الاقتصر على المساهمات المالية وتنوع مصادر الدخل، على سبيل المثال أن يكون هناك مراكز بحثية مشتركة مع القطاع الخاص والنظر باستمرار إلى كيفية المشاركة في برامج مع مؤسسات أجنبية، مشدداً على أن البرامج التي توفرها الوزارة مثل "إراسموس وبريما" وغيرها، توفر منصة كاملة للاستفادة من التمويل مع أن بعض الجامعات مقصرة في هذا الأمر.

أبرز إنجازات التعليم العالي الفلسطيني عام 2018

رضا وزارته عن أداء مؤسسات التعليم العالي، فخرج الطب من الجامعات الفلسطينية على سبيل المثال (جامعتي القدس والنجاح) عندما يتقدمون لامتحانات المزاولة لدى الاحتلال فإنهم يحصلون على نسب 95% فما فوق، وهذا بحسب د. القبج، يدل على جودة التعليم الفلسطيني ومؤسساته على الرغم من الأوضاع الاقتصادية ووقوع الأراضي الفلسطينية تحت الاحتلال الذي ينتهك حرمة الأماكن والمؤسسات التعليمية فيها ويعتقل طلبتها، إضافة إلى منع الباحثين الأجانب من زيارة مؤسسات التعليم الفلسطينية.

وأشار د. القبج لـ "الحدث" أن هناك ثقة عالية بمؤسسات التعليم العالي الفلسطينية مع محاولات الوزارة المتعددة ليكون لها دور في البحث العلمي بدمها هذا المجال بمنحة واضحة في 12 جامعة فلسطينية، إضافة إلى تتويج الفائزين بالنسخة الأولى من مسابقة الطالب الباحث الجامعي الخميس الماضي 17/1/2018 حيث أقرت الوزارة مكافآت في عدة مجالات لطلبة البكالوريوس والماجستير.

وأضاف د. القبج، أن هناك خطة استراتيجية وطنية للبحث العلمي هي الآن في الاجتماعات وقيد الدراسة، بحيث تشمل تصميم استراتيجية وطنية للبحث العلمي على مستوى فلسطين وتضم مجموعة من الباحثين المتميزين من فلسطين والداخل المحتل والشتات.

ودعا د. القبج الجامعات الفلسطينية إلى التركيز على التعليم المهني والتقني والبرامج التي يحتاجها سوق العمل، إضافة إلى تعزيز الريادة والإبداع في المناهج وصقل شخصية الطلبة وتسليحهم بمهارات ثلاثم القرن الذي نعيشه وسوق العمل المحلي والإقليمي والدولي.

وحول الدعم الذي تقدمه الحكومة لقطاع التعليم العالي، أوضح د. القبج لـ "الحدث"، أن الحكومة الفلسطينية تخصص ما مقداره 3.80 مليون شيقل سنوياً لدعم قطاع التعليم العالي كمساهمة من الحكومة لصالح الجامعات الفلسطينية ويتم اقتطاعها من الميزانية الأساسية لوزارة التربية والتعليم.

ووفقاً لموقع وزارة التربية والتعليم، فإن "موازنة مواطن" للعام 2017 والتي تعتبر وثيقة مبسطة للموازنة العامة الخاصة





البنك الإسلامي الفلسطيني
Palestine Islamic Bank

بكمال تعليمي

2X XP

بفتح مشروعك

شيكل
كل شهرين

250,000

والمشروع صار مشروعك

للمعلومات والاشتراك زيارة أقرب فرع أو التواصل من خلال:

1700 220 220 Islamicbank.ps

في غياب التدخل ورؤية موحدة للحكومة

انعكاسات خطيرة لتوسع نشاط قطاع الحجر والرخام غير المنظم على البيئة وهدر الموارد الطبيعية

- حليلة: استنزاف قطاع الحجر والرخام وهو ليس في مرحلة صعوده وتصديره في انخفاض متسارع.
- د. فلاح: صادرات قطاع الحجر والرخام لعام 2017 تجاوزت 200 مليون دولار (بما يعادل 20% من مجمل الصادرات) معظمها موجهة للسوق الإسرائيلي.
- م. أبو سعادة: البنية التحتية اللازمة لتطوير هذا القطاع ضعيفة ونحن نرخص ومن يعمل في مناطق "ج" بدون ترخيص هو من يحمل الإثم.
- سمحة: فرض غرامات رادعة على الممارسات الخطيرة الناتجة عن مخلفات عملية التحجير، لما لها من آثار سلبية على الصحة العامة والبيئة.
- يوسف: ضعف الإجراءات القضائية قلل من نجاعة العقوبات الرادعة على المخالفين في هذا القطاع.
- ثوابتة: صناعة الحجر ما زالت في أمان وهي الصناعة الوطنية الوحيدة بامتياز ولا نعمل في المحاجر العشوائية.

خطرا استراتيجيا يتمثل في نضوب غالبية صخور التحجير الواقعة في المناطق الخاضعة للسيطرة المدنية الفلسطينية وعدم السماح بإقامة المحاجر في مناطق "أ" ذات الكثافة السكانية العالية. وغيرها من التحديات التي تضعف تنافسيته وترتبط بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال الإسرائيلي، كما أن ارتفاع تكاليف الإنتاج المرتبطة بعدم تحديث التكنولوجيا المستخدمة يساهم في إضعاف تنافسيته. وغياب أي دراسات شاملة حول التوزيعات المحتملة للمحاجر وخصائص تنظيمها بحسب ما نص عليه قانون المصادر الطبيعية.

مكبات خاصة لمخلفات عملية استخراج الحجر

وإن كانت كافة الأطراف ذات العلاقة تتفق على أهمية حماية قطاع الحجر والرخام من التأثير السلبي للاستيراد وأهمية موازنة الجانبين الاقتصادي والبيئي لإنتاج الحجر وضرورة التدخل الاستثماري لتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج. إضافة إلى ضرورة تقديم وتحسين الخدمات المقدمة من جانب الحكومة لهذا القطاع مثل توفير مكبات

أدى توسع نشاط تصنيع الحجر والرخام إلى تلوث خطير على البيئة والماء والهواء، ومخلفات تؤثر سلبا على تربة الأراضي الزراعية، وتضر بالغطاء النباتي والتنوع الحيوي، وتضر بصحة المواطنين القاطنين بالقرب من هذه المنشآت بسبب الضجيج والغبار، إضافة إلى الأضرار الناجمة عن عدم إعادة تأهيل المحاجر والمقالع بعد تركها.

يواجه خطرا استراتيجيا في نضوب غالبية صخور التحجير

وتسبب نشوء وتوسع نشاط قطاع الحجر والرخام غير المنظم في انعكاسات خطيرة على البيئة وهدر للموارد الطبيعية في غياب التدخل ورؤية موحدة للحكومة حول كيفية التعامل معه وضعف تنظيمه، حيث يواجه القطاع

خاص - الحدث

لذلك فإن قطاع الحجر والرخام يعتبر من أكثر القطاعات الإنتاجية عشوائية وأقلها تنظيما. ويظهر هذا جليا في انتشار المحاجر والكسارات بشكل عشوائي في كافة محافظات الوطن، مما يلحق الضرر بالأراضي والزراعة والبيئة والتجمعات السكانية.



د. بلال فلاح



سميح ثوابطة



الخبير الاقتصادي سمير حليبة

خرائط جيولوجية لمعرفة الأماكن الصحيحة لاستخراج الحجر

وأشار حليبة، إلى أنه لا يجب حصر تنظيم هذا القطاع في زيادة الرسوم المفروضة على ترخيص المحاجر. كما وضع أهمية رسم خرائط جيولوجية لمعرفة الأماكن الصحيحة لاستخراج الحجر والتي تتضمن الأنواع المناسبة للاستخراج. (ومن مسؤوليتنا توفيرها لمن يريد أن يعمل بنظام وأسس علمية، والتي على ضوءها يمكن اختيار مواقع المحاجر والكشف عن مواقعها بالحصول على الرخصة الأولية للكشف في مناطق محددة).

وقال حليبة: (تعد فلسطين من أفضل الدول العربية في استغلال ثرواتها الحجرية، فالنقلة النوعية في التكنولوجيا المستخدمة في المحاجر خلال العقد الماضي ساهمت في زيادة تنافسية القطاع في الأسواق العالمية بشكل كبير. إلا أن هناك العديد من المشاكل المؤثرة بشكل سلبي على تنافسية هذا القطاع واستمراره، أبرزها نضوب خام الحجر في العديد من مناطق جنوب الضفة الغربية، بالإضافة إلى تغير الأذواق في الأسواق العالمية واتجاهها إلى تفضيل أنواع مختلفة من الحجر لا يتم إنتاجها في فلسطين).

20 % حصته من مجموع الصادرات

وأوضح د. بلال فلاح - مدير البحوث في معهد (ماس)، بأن صادرات قطاع الحجر والرخام لعام 2017 تجاوزت 200 مليون دولار معظمها موجهة للسوق الإسرائيلي (بما يعادل 20% من مجمل الصادرات). ويُقدر اتحاد صناعة الحجر والرخام عدد العاملين الحاليين في هذا القطاع بحوالي 20 ألف عامل.

تحديات تضعف تنافسيته

وقال فلاح: (وعلى الرغم من الأهمية الاقتصادية لهذا القطاع، إلا أنه يواجه عددا من التحديات التي تضعف تنافسيته، وهذه التحديات ترتبط بالقيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، وغياب التدخل الحكومي بحسب ما نصت

كلها قضايا في بلد لم يمهده الاحتلال وما زلنا نعاني منه). وتساءل حليبة: (هل نبحث عن الخطر البيئي أم عن الأهمية الكبيرة لأن يكون هناك نشاط فلسطيني حيوي على الأرض في منطقة "ج" رغما عن أنف القوة المحتلة؟، وحتى لو كان رغما عن السلطة المنظمة عندنا، لأنه أصلا ليس لها دور منظم فيها. وحتى الآن هناك محاجر بكثرة في منطقة "ج" والسلطة ترفض ترخيصها لكن هذه المحاجر تعمل لأن السلطة لا تستطيع منع عملها فعليا).

فلسطين الأفضل عالميا في استخدام ثروتها الطبيعية في مجال الحجر والرخام

ويرى حليبة، أن فلسطين من الدول القليلة في المنطقة وقد تكون في العالم التي استخدمت واستغلت ثروتها الطبيعية في مجال الحجر والرخام بأفضل طريقة ممكنة وأفضل من كل الدول المجاورة لنا وبما لا يقاس. وقال: (استخدمنا أفضل طرق التكنولوجيا في العالم وأحدثها لإنتاج أقل سماكات ممكنة من الحجر حتى القطعة الصخرية تنتج أكبر قيمة مضافة من الحجر، ولم نعمل فقط لبيع حجر بناء مثلما كنا سابقا لفترة طويلة. فالنقلة التكنولوجية التي حصلت عندنا في التسعينيات بالذات مع انتشار الاسم "حجر القدس" في أمريكا أو البلدان الأوروبية وجدنا سوقا واسعا وكبيرا للطلب على منتجاتنا الحجرية بسعر مرتفع ولكن فرضوا علينا جملة من الشروط والمواصفات في التصنيع عالية جدا مكنتنا من منافسة الإسباني والتركي والإيطالي).

ويؤكد حليبة على أن حجم الطلب في السوق العالمي على منتجنا الحجري انخفض انخفاضاً كبيراً، والسوق الأكبر لنا هي "إسرائيل" التي كنا نصدر لها من 150 - 200 مليون دولار، لمنافسة المنتجات المصرية والتركية بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة.

وقال: (حتى نتمكن من منافسة المصري أو التركي فإننا بحاجة إلى تخفيض قيمة أسعارنا إلى النصف، وهذا مستحيل لأن تكلفة الإنتاج عالية والكهرباء مرتفعة والعمالة عندنا غالية جداً، فلا يوجد مجال للمنافسة في هذه الفترة).

خاصة لمخلفات عملية استخراج الحجر، بالشكل الذي يحد من الآثار السلبية لعملية التخلص العشوائية لهذه المخلفات. وإلى أهمية الرقابة الفعالة والمستمرة على مناطق استخراج الحجر بالشكل الذي يمنع حدوث أي مخالفات.

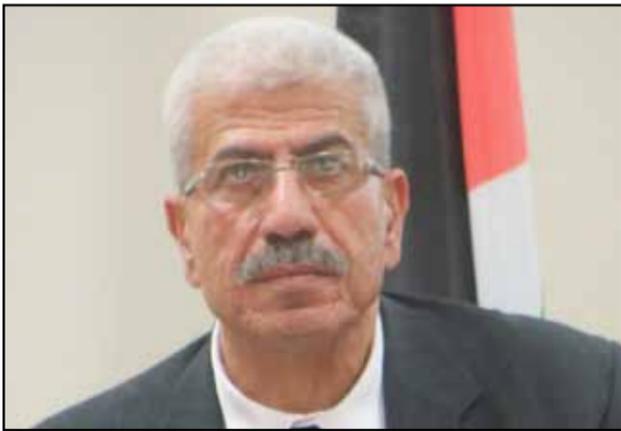
رفض قرار مجلس الوزراء برفع رسوم التعدين والترخيص

فإن ممثليها يختلفون حول قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بخصوص رفع رسوم التعدين والترخيص للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على حق الخزينة العامة. ورفضه من قبل الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية على أن أساس تنظيم قطاع الحجر والرخام يتطلب تعزيز بيئة الأعمال المناسبة لتنمية هذا القطاع من دون أن ينحصر في سياسات جبائية.

وإن كان يعاني هذا القطاع من غياب الكفاءات العمالية الماهرة وافتقار عدد كبير من المنشآت إلى المهارات اللازمة في الإدارة والتخطيط والتسويق الخارجي. وكنتيجة لتوسع هذا القطاع وعدم تنظيمه؛ فإن مستوى المخلفات الناتجة عن صناعة الحجر ازدادت، ليس هذا فحسب وإنما جعل الخبير الاقتصادي سمير حليبة، يؤكد انتهاء واستنزاف قطاع الحجر والرخام، فهو ليس في مرحلة صعوده والتصدير في حالة ازدياد كما يعتقد البعض الذين يتجاهلون الأرقام التي هي في انخفاض متسارع خاصة في التصدير.

اختصار قضيته بتنظيمه في المال تعتبر حالة من الجنون

ويقول حليبة: (أن تختصر قضية القطاع بتنظيمه بالمال تعتبر حالة من الجنون، يجب الاطلاع على ما يعانيه الناس فيه، فعلياً التروي في فهم القضايا دون تشتت أو شرود ذهني فيها كثيراً. فالكف يصفق للحفاظ على البيئة وعلى مصادر المياه والنظام العام، لكن إن حفرت الآبار في منطقة "ج" للزراعة هل هو إيجابي أم سلبي، فكيف لسلطة تريد تنظيمنا وهي ليس لها أي دور في المنطقة التي نعمل فيها، فالحفاظ على البيئة ومصادر المياه والأمن العام،



عمر سمحة



م. شفاء أبو سعادة



ثابت يوسف

وصحة وسلامة المواطنين، مبينا أن ضعف الإجراءات القضائية قد قلل من نجاعة العقوبات الرادعة على المخالفين في هذا القطاع، وطالب بحماية قطاع الحجر والرخام من التأثير السلبي للاستيراد، وبموازنة الجانبين الاقتصادي والبيئي لإنتاج الحجر وضرورة التدخل الاستثماري لتطوير التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج.

ويؤكد يوسف، على ضرورة تقديم وتحسين الخدمات المقدمة من جانب الحكومة لهذا القطاع مثل توفير مكبات خاصة لمخلفات عملية استخراج الحجر، بالشكل الذي يحد من الآثار السلبية لعملية التخلص العشوائية لهذه المخلفات. وإلى أهمية الرقابة الفعالة والمستمرة على مناطق استخراج الحجر بالشكل الذي يمنع حدوث أي مخالفات.

بعض مقالع الحجر والكسارات تزود الكسارات الإسرائيلية بالحجارة

ويكشف يوسف، قيام بعض مقالع الحجر والكسارات المنتشرة بين الزيتون والصخور بتزويد الكسارات الإسرائيلية بالحجارة، وقال: (هذا يجعلنا كبيئة نعيد النظر في الإجراءات التي نقدم فيها تسهيلات لها، واتخذنا إجراءات قضائية لكنها للأسف بطيئة وكأننا نغرد لوحدها، لذلك نجد أن عدم التنظيم والعشوائية في القطاع والجشع عند بعض أصحاب مقالع الحجر أصبح لا يفض الطرف عنه).

صناعة الحجر الوحيدة الوطنية بامتياز

ويقول سميح ثوابته- رئيس اتحاد الحجر والرخام: (نتلقى رسائل من أعضاء الاتحاد يتذمرون فيها من وضع السوق، والمنافسة غير الشريفة وقلة العمل، مع أن صناعة الحجر ما زالت في أمان ووضعها من أحسن ما يكون وهي السلاح الوحيد التي تتيح لنا أن نعمل بجدية، وهي الصناعة الوحيدة التي لا نحتاج أحدا فيها وهي الصناعة الوطنية الوحيدة بامتياز، وكل العاملين فيها وطنيون وليسوا جشعين، والادعاء بذلك مرفوض، وكل ما نتطلع له هو تنظيم الصناعة، ونحن أكثر الفئات والشرائح دفعا للضرائب والرسوم).

وزارة الحكم المحلي، (وأكون سعيدة جدا عندما يتبين أن هذه المحاجر في مناطق "ج" خارج حدود صلاحياتنا، نحن نرخص ومن يعمل في مناطق "ج" بدون ترخيص هو من يحمل الإثم).

وأوضحت أبو سعادة، أن رسوم رخصة الكسارة والمنشآت 100 شيقل للكسارة و 580 للدونم في المحاجر، وإجراءات الترخيص تتم بناء على قانون صدر من مجلس الوزراء وهو قانون الصناعة.

تنظيم عملية التخلص من مخلفات عملية التحجير

في حين يؤكد عمر سمحة - الوكيل المساعد لشؤون الهيئات المحلية في وزارة الحكم المحلي، على أهمية تنظيم عملية التخلص من مخلفات عملية التحجير، لما لها من آثار سلبية على الصحة العامة والبيئة، وشدد على ضرورة فرض غرامات رادعة على الممارسات الخطيرة الناتجة عن هذه العملية، مثل عدم إعادة تأهيل المحاجر بعد تركها بدون مراعاة احتياطات الأمان والسلامة العامة.

وأكد أيضا على أهمية الحوار ما بين الحكومة والاتحاد العام للصناعات، ضمن إطار اللجنة الوزارية للخروج بقرارات توازن من جهة بين تعزيز تنافسية قطاع الحجر والرخام وبين تنظيمه وحماية البيئة والموارد الطبيعية.

وقال: (من المبكر الهجوم من زاوية المسألة المالية فقط وكأن السلطة تتطلع لهذا القطاع وكأنه جابي، المطلوب من اللجنة الوزارية أن تضع سياسات لتنظيم هذا القطاع). ويعتقد أن إحدى طرق الحل هي فرض الرسوم لأن الغرامة على عدم تأهيل المحجر لا تساوي شيئا فهي أقل بكثير من تكلفة تأهيله في حين أن هناك مخاطر كبيرة على البيئة من حيث النباتات والتنوع الحيوي.

تحسين الخدمات المقدمة من الحكومة للقطاع

بينما شدد ثابت يوسف - مدير مكتب سلطة جودة البيئة في محافظة رام الله والبيرة، على ضرورة التعامل مع الانعكاسات السلبية لتوسع نشاطات هذا القطاع على البيئة

عليه القوانين ذات العلاقة، إضافة إلى عدم توفر خرائط جيولوجية عن المواقع الملائمة لاستخراج الحجر وكذلك غياب المهارات اللازمة في الإدارة والتخطيط والتسويق الخارجي لمعظم منشآت القطاع).

وأشار د. فلاح، إلى قرار مجلس الوزراء الفلسطيني بتشكيل لجنة وزارية لصياغة سياسات وطنية لتنظيم قطاع المحاجر والكسارات والاقتراحات التي قدمتها وزارة المالية والتخطيط بخصوص رفع رسوم التعدين والترخيص للحد من استنزاف الموارد الطبيعية والحفاظ على حق الخزينة العامة.

وتطرق كذلك إلى موقف الاتحاد العام للصناعات الفلسطينية الراض لهذا الاقتراح على أن أساس تنظيم قطاع الحجر والرخام يتطلب تعزيز بيئة الأعمال المناسبة لتنمية هذا القطاع من دون أن ينحصر في سياسات جبائية. وأشار د. فلاح إلى غياب رؤية موحدة للحكومة حول كيفية التعامل مع قطاع الحجر والرخام. فبينما ترى وزارة الاقتصاد الوطني في هذا القطاع أهمية اقتصادية بارزة تبرر دعمه وتوسيع نشاطه، ترى سلطة جودة البيئة في توسع نشاطه وعدم تنظيمه تهديدا للبيئة وهديدا للمصادر الطبيعية غير المتجددة ووجوب حصر إنتاجه لتلبية احتياجات السوق المحلي وبعيدا عن استنزافه من خلال توسيع التصدير.

وقال: (لعل هذه التباينات أحد الأسباب التي ربما ساهمت في ضعف التدخل الحكومي من أجل تنظيم هذا القطاع).

إقرار بضعف البنية التحتية اللازمة لتطوير القطاع

وأقرت المهندسة شفاء أبو سعادة - مدير عام الصناعة والموارد الطبيعية في وزارة الاقتصاد الوطني، بضعف البنية التحتية اللازمة لتطوير هذا القطاع، والمتمثلة بضعف حداثة الأجهزة المستخدمة في إجراء فحوصات التصدير الخاصة بالحجر، لكنها شددت على الدور الاقتصادي الذي يلعبه قطاع الحجر والرخام، مؤكدة سعي الوزارة إلى تقديم مشروع بناء خرائط جيولوجية لأماكن الاستخراج المناسبة. تصدر رخصة الكسارة أو منشآت الحجر أو المحجر من وزارة الاقتصاد الوطني بالتنسيق مع سلطة جودة البيئة

الهدى
المستقبل
صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

قبل الخبر وبعده



شاركونا الاحتفالية بالعروض القوية



مقال

”لربّما لو كنتُ قائد هيئة الأركان العامّة، أو قائد الجبهة الشماليّة، لانتهى المطاف بنا في السّويداء“ عن المساعي الإسرائيليّة في إقامة دولة حليفة في جبل الدّروز

مرسي خالد أبو مخّ

بعد دخول مشروع الدولة الإسلاميّة في العراق والشّام، مباحثة ودون سابق إنذار، وبطرق لا تستدعي إلا الشبهات والتّواطؤ الدّولي والإقليمي، وبعد أن اقترب الخطر من جنوبيّ سوريا، حيث يقطن بنو معرف، إخواننا الدّروز، طفت على السّطح مخططات قديمة، تعود إلى عشرات السّنوات، طالبت بإقامة دولة درزيّة في جبل الدّروز، في محيط السّويداء، لتشكل فاصلاً بين سوريا، الأردن وإسرائيل. فما أصل هذه المقترحات؟ ما منبعها؟ وإلى ماذا تهدف؟

بعد أكثر من سبع سنوات على اندلاع الحرب الطّاحنة في الدولة السوريّة، اقتربت حرارة القتل من المنطقة الجنوبيّة السوريّة، إذ اقتربت قوات داعش نحو منطقة السّويداء، ما رفع التّرقّب والتّيقيظ لدى أبناء الطائفة الدرزيّة، إلى أعلى المستويات. ولا يدور الحديث فقط عن الدّروز القاطنين في الدولة السوريّة، بل أيضاً الدّروز الذين يتواجدون داخل حدود دولة إسرائيل. وكما هو معروف، وغني عن التّعريف، فإنّ أبناء الطائفة المعروفيّة في شقيّ الحدود، تربطهم أواصر دم وقربى، وينتمون إلى ذات الدّين والثّقافة ويتبنون ذات التّقاليد والأعراف، وهو ما أدّى إلى توتر عال لدى الدّروز القاطنين إسرائيل، في تآهب للسّيناريو الأسوأ: هجوم عناصر داعش على أبناء الطائفة الدرزيّة، التي تُعتبر أقلّيّة قوميّة، فإنّ هوجم الدّروز في سوريا؛ فإنّ الجليل والجولان، سيشتعلان، أقل ما يُقال. هكذا جاء في التّقارير والتّحليلات التي تابعت بترقّب كبير ما يحدث في منطقة السّويداء ومحيطها الدرزي.

اقترب قوات داعش من الجنوب الغربيّ للدولة، فيما بدا وكأنّه مخطط للإطباق على هذه المنطقة ذات الأغلبية الدرزيّة، خلط الأوراق السياسيّة جميعاً، إذ أنّ إسرائيل التي سبق وأن أعلنت مع اندلاع الحرب السوريّة قبل أكثر من ثمانية أعوام، أنّها لن تتدخل في القتال، بدت أقرب من أيّ وقت مضى في نيّة التدخل. وقد جاء هذا التّأهب الإسرائيليّ والإعلان عن نيّة التدخل في الاقتتال، حفاظاً على أبناء الطائفة المعروفيّة، ونزولاً عند الضّغوطات التي قام بها الدّروز في إسرائيل، وخاصّة أنّهم يخدمون في الجيش الإسرائيليّ منذ عقود عدّة، وبذلك فإنّ مطالبهم قد لاقت أذاناً صاغية لدى القيادات السياسيّة والعسكريّة في دولة إسرائيل.

ويشار إلى أنّ الدّروز في سوريا ظلوا موالين لنظام بشار الأسد، بينما الدّروز في إسرائيل موالين للحكم الإسرائيليّ فيما بات يُطلق عليه اسم ”حلف الدّماء“، في إشارة إلى تضحيتهم دفاعاً عن إسرائيل. في ذات الآن، رفض دروز سوريا أن يتدخل الإسرائيليّون في الدفاع عنهم. إلا أنّ التّوتر ظل قائماً، والتّخوّف من هجوم على القرى الدرزيّة ظل قائماً.

ومن هنا، طفت على السّطح أسئلة كثيرة عن ماهيّة التّدخل العسكريّ الإسرائيليّ في سوريا؛ عن سيناريوهات دخول لاجئين دروز إلى داخل حدود دولة إسرائيل؛ وأسئلة أخرى بشأن إن كانت ستقام رقعة أمنيّة للمساعدات الإنسانيّة للدّروز.

هذه السيناريوهات المتعلّقة بالعلاقات الدرزيّة الإسرائيليّة، تحتم علينا العودة إلى الوراء والنّيش في التّاريخ، الذي يعود لإقامة دولة إسرائيل، عام النّكبة. لماذا؟ لأنّ سيناريوهات التّدخل في دروز سوريا من قبل إسرائيل، ليست حديثة الولادة، وإنما تعود إلى عام 1948، بل وإلى ما قبلها، إلى ثورة عام 1936.

في كتابه الشّهير عن العلاقات الإسرائيليّة- الدرزيّة، المُعنون بـ”طبّق النّحاس“ (טבֿיֿחַן הַנְּחוֹשׁ)، تطرّق المؤلف الباحث شمعون أفيفي إلى مُقترح ضمّ دروز سوريا إلى الجانب الإسرائيليّ عبرّ افتعال تمرد لهم ضدّ النّظام الحاكم في سوريا، وهو المقترح الذي لم يخرج إلى النور، لأنّ وزير الخارجيّة آنذاك، موشيه شاريت، قام برفض الفكرة عن بكرة أبيها، عدا عن كون دافيد بن غوريون، رئيس الوزراء الأوّل لإسرائيل حديثة الولادة، قد رفض هو أيضاً الفكرة وبذلك سدّ الطريق أمام أيّ إمكانيّة لتطبيق التّدخل الإسرائيليّ. وقد جاء هذا المقترح من قبل قيادات عسكريّة وسياسيّة في إسرائيل، تحسّباً من عدم قدرتهم على مجابهة الجيوش العربيّة لوحدهم، لأنّ جيشهم حديث الولادة ولم يكن بإمكانهم أن يعولوا عليه بسيناريوهات كبيرة.

جدير بالذكر أنّ الكيان الدرزيّ كان قد أُقيم في منطقة السّويداء، وذلك خلال فترة الانتداب الفرنسيّ لسوريا، بين الأعوام 1921-1936، وقد كان اسمه هذا الكيان ”دولة جبل الدّروز“، والتي كان اسمها في البداية ”دولة السّويداء“. تفكّكت الدولة الدرزيّة مع اندلاع التّمرد الذي قادّه سلطان الأطرش. بعد تفكك دولة جبل الدّروز، صارت المحافظة جزءاً من الدولة السوريّة.

لاحقاً، وبالتّحديد في عام النّكسة، 1967، قدّم وزير العمل آنذاك، العسكريّ يغّال ألون، إلى رئيس الوزراء آنذاك، ليفي إشكول، خطة استراتيجيّة عنونها بـ”مستقبل الأراضي وسبيل معالجة اللاجئين“، والتي هدفت إلى تقسيم غنيمّة النّكسة من أراض، ومنح الدّروز دولة في إقليم السّويداء، تكون فاصلاً بين سوريا، الأردن وإسرائيل. فيما بعد، أطلق على اسم هذه الخطة اسم ”خطة ألون“، التي باتت شهيرة، برغم أنّه لم يتمّ تبنيها من قبل الحكومات الإسرائيليّة.

تردّد اسم ألون، العام الفانت، بكثرة وبكثافة، وذلك بسبب الظروف السوريّة التي استدعت، بحسب الإسرائيليّين، تدخلاً في إقليم السّويداء، وذلك لتقديم مساعدات إنسانيّة،

كما صرّحت إسرائيل، إلا أنّ الأهداف الاستراتيجيةّ الجيو-سياسيّة، هي المحرك وراء هذه الخطوة. وتضاف هذه الخطة إلى استراتيجية ”فرّق تسد“ التي اتّبعتها الصّهاينة مع الشّرائح المختلفة للعرب الفلسطينيّين، وسياسة دقّ الأسافين، وقد كان لسلخ الدّروز عن هويتهم الأصليّة العربيّة تركيزاً وتشديداً كبيرين من قبل السّاسة الإسرائيليّين، قبيل إقامة الدولة وبعد إنشائها:

”في كل عمل بنيويّ نبدأه بين العرب، مثل صناديق القروض، تنظيم أحزاب، علاقات صداقة، يجب أن ندخل بالحسبان في بداية النّشاط في القرى الدرزيّة. من الممكن أن نجد بينهم أناساً مخلصين ومتقّفين يوافقون برغبة على التّعاون. يجب أن ننظّم زيارات عند كبار الدّروز في البلاد وأن نقترح عليهم المساعدة القانونيّة في الأمور المتعلّقة بالضّغط الذي يعانون منه بين فترة وفترة، إن كان ذلك من السّلطة أو من جانب من الطوائف الإسلاميّة أو المسيحيّة. لذلك يجب أن نضع تحت طلبهم محامياً من حيفا أو ربّما من صفد، أو طبريا، إذا وُجد كهذا. بعد الخطوات الأولى هذه، يكون مكان للإتيان بعلاقات مع قيادات درزيّة في حوران في سوريا وفي لبنان“ (سعيد نفاع، العرب الدّروز والحركة الوطنيّة الفلسطينيّة حتّى الـ48، ص 141).

قبيل عام على وفاة العسكريّ الإسرائيليّ، يغّال ألون (توفي عام 1980)، قام راوود منور، من مركز ديفيس، بعقد سلسلة من الحوارات السّريّة المسجّلة صوتياً، والتي قد تمّ التّحفظ على سيناريوهات سراً حتّى عام 2007، إذ تمّ عرضها للجُمهور بشكل جزئيّ. وفي مقالة للصحافيّ أمير أورن، من صحيفة ”هآرتس“، في عددها الصّادر يوم 27.07.2007، استعرض أورن عدّة مقاطع ومواضيع من التّسجيلات الصّوتيّة إيّاه، والتي تعود كما أسلفنا، للعام 1997، والتي عنوت بـ”وتنازلت مجدداً. إلا أنّ“، أدّرج فيما يلي، ترجمة لي لبعض المقاطع المتعلّقة بموضوع مقالنا هذه، إذ يقول الصحافيّ أورن:

”تفأخّر ألون في دوره في قرار الاقتتال في الجبهة السوريّة، لكنّ ليس من أجل ضمّ الجولان. قام بدور الوسيط بين بعثة ممثليّ البلديات في الجليل وبين إشكول، وحثّ إليعيزر على أن يبتعد كثيراً عن الخط الأوّل للقمة الجبلية“.

ويقول يغّال ألون، في التّسجيل الصّوتيّ مع الصحافيّ: ”لم تكن لديّ رغبة جامحة بالتّوجّه نحو دمشق، بل نحو الجنوب... والتّوقف في المكان الأكثر منطقاً والذي يضمن منظومة معيّنة. حينما صرّخت على دادو، مسكين، لماذا لا تمسك سلسلة التّلال؟، قال، اسمع، أنا قمت بالإمسك

سوريا نكستها، وسواء عام 1982، حينما غزت إسرائيل لبنان، وحاصرت بيروت. ضعف الدول العربية التي ينتمي إليها الدروز، في سوريا ولبنان، يزيد من قوة سيناريوهات الدولة الدرزية العتيدة، التي طالما قوبلت باعتراضات شديدة من قبل الغالبية الساحقة للقيادات الدرزية العربية في كل من سوريا ولبنان. يمكننا الإشارة في هذا السياق، إلى أن إنجاح مثل هذا المخطط، يحتاج إلى تغيير القيادات الدرزية وخلق بديل لها، وهو ما لم يكن بالمهمة الممكنة لا على إسرائيل ولا على حلفائها، إذ إن هذه القيادات الدرزية وقفت بالمرصاد لهذا المخطط وظلت وفية للدول التي تعيش فيها وتنتمي إليها.

الحرب السورية الدامية جمعت الدروز حول وحدة واحدة، ليتأهب جميع أبناء الطائفة المعروفة في الدفاع عن مناطق سكناهم، وهو ما فعله أيضاً أبناء الطائفة المعروفة القاطنين داخل حدود إسرائيل، إذ طالبوا القيادات الإسرائيلية بالسماح لهم بالدخول إلى محيط قرية الحضر وغيرها والدفاع بأنفسهم عن أبناء جلدتهم، بل وطالبوا بزيادة تسليحهم بمعدات ثقيلة نسبياً، وتواصلوا مع القيادات العربية، الفلسطينية، السورية، اللبنانية والإسرائيلية، في سعي لصد الخطر الداهم بقرى الدروز.

بعد أكثر من خمسة عقود على انتهاء النكسة، ومحاولات ألون الجادة في سلخ الدروز عن أبناء جلدتهم العرب، ليشكل معهم حلفاً يخدم المصالح الإسرائيلية بالدرجة الأولى، لا يزال على ما يبدو، حلم إقامة دولة جبل الدروز، راسخاً في أذهان قيادات سياسية وعسكرية إسرائيلية، من أجل تمرير مصالحها الاستراتيجية، والتي تتلخص بالأساس، بتأمين مناطق دفاع لإسرائيل تكون موزعة على طول حدودها، ويأتي هذا بالأساس عن طريق سلخ الدروز عن إخوانهم، وتقسيم الجغرافيا الكبيرة إلى دويلات/أقاليم/كانتونات، تخدم بانفصالها هذا، المأرب الإسرائيلية ومطامعها السياسية والعسكرية.

القرن الماضي، أحبب كل من السياسي الدرزي الراحل، كمال جنبلاط، والقيادي الزعيم المصري الراحل، جمال عبد الناصر، مخططاً إسرائيلياً لإنشاء دولة درزية تكون حدودها ابتداءً من الجولان، وحتى حاصبيا وجزين والشوف وعالية، وصولاً إلى سهل خلد. ووفق الرواية العربية، فإن المحامي والنشط السياسي الراحل، كمال أبو الطيف، ابن قرية راشيا، قد اقترح عليه من قبل ضابط إسرائيلي، قدم إليه أثناء زيارة الأول إلى لندن، المخطط آنف الذكر، الذي يضمن عملياً تواصلًا وامتداداً جغرافيين للدولة الدرزية العتيدة وفق المخطط الإسرائيلي. وبحسب هذا المخطط، فإنه سيتم إخلاء قرى مسيحية كاملة، وكذلك سنية، إن اعترضت على إنشاء هذه الدويلة، وفي حال عدم رفضها، فإنها ستكون أقلية تعيش تحت سيادة درزية ذات حلف استراتيجي مع دولة إسرائيل. إلا أن الراحل أبو الطيف، حين عودته من زيارته في لندن، قام مباشرة بالالتقاء مع القيادي الدرزي العربي، كمال جنبلاط، ليطلع على مخطط الدولة الدرزية مع خريطتها التفصيلية كما استلمها من الضابط الإسرائيلي. توجه جنبلاط بالخريطة والمخطط إلى الزعيم المصري الراحل، جمال عبد الناصر، الذي بدروه، قام بالتعاون مع جنبلاط والقيادات الدرزية المختلفة، بإجهاض هذا المخطط الذي هدف إلى تمزيق الوطن السوري، والنهش بالتسيج العربي الدرزي وسلخه عن محيطه الطبيعي العربي، الذي يمتد أصلاً إلى الدول العربية المجاورة، كالأردن ولبنان وفلسطين.

في بداية الثمانينات من القرن الماضي، سعت إسرائيل إلى تجديد مساعيها لإنشاء الدولة الدرزية، إلا أنها لم تنجح ولم تخرج إلى النور، لاعتراض قيادات درزية رفيعة المستوى على الفكرة من مبدئها. يُشار إلى أن ضعف الدولة السورية، خلال الحرب الطاحنة الدائرة فيها، شجع على ما يبدو، مبادرو فكرة الدولة الدرزية، وفي ذات السياق، فيمكننا أن نعلم ونقول إن المقترحات هذه طرحت في الفترات المفصلية في ضعف الدولة السورية (واللبنانية إلى حد ما أيضاً)، سواء كان ذلك في ستينات القرن الماضي، حينما شهدت

بأكثر مما سمحوا لي. لو كنت وزير الأمن، أو لربما لو كنت قائد هيئة الأركان العامة، أو قائد الجبهة الشمالية، لانتهى المطاف بنا في السويداء، أعدك.

يكمل أورن استعراضه لمضامين التسجيلات الصوتية الخاصة بألون، مخلصاً ما وراءها:

”سويداء كانت عاصمة إقليم الدروز، جبل الدروز، إحدى المحافظات التي شكل الفرنسيون منها سوريا. ألون، الذي أمضى عام 1942، في سوريا وفي لبنان، كقائد قوة مستعربين قامت بوضع بنية تحتية تخريبية واستخبارات من أجل الاعتراض على الاحتلال الألماني، كان [ألون] الوسيط الضابط والرئيسي لفكرة فصل جبل الدروز عن سوريا وإنشاء دولة فاصلة، يدعمها جيش الدفاع الإسرائيلي، تكون بين الأردن، إسرائيل وسوريا. لقد اعتبر نفسه، نوعاً ما، لورنس العرب - كنا نفتد لبعض الخيال اللورنسي“.

وفي ذات السياق، يواصل أورن شرحه فكرة دولة جبل الدروز التي هدفت إلى الفصل والعزل وحماية إسرائيل من الدول العربية المجاورة، معللاً محاولة تأثير ألون وإقناع القادة العسكريين المنافسين له:

”يتوجب على ديان، في مكالمة شخصية، على رايبين وعلى إشكول، كل على حدة، التقرب حتى جبل الدروز. لم نتوصل إلى نقاشات مرتبة، إلا أنني لم أترك الأمر وشأنه. تحدثت عن الأمر مع دادو، كنت في غرفة القيادة الأمامية خاصته، وتحدثت مع بارليف ومع غليلي. يوم آخر، كحد أقصى، يوم ونصف اليوم، سنكون في جبل الدروز، من أجل أن نشجع الدروز أن لهم اعترافاً قومياً. زرت السويداء عدة مرات وحلمت حلم جمهورية الدروز التي ستترفع على جنوب سوريا، بما فيه الجولان، وذلك في تحالف عسكري مع إسرائيل. عولت كثيراً أيضاً على الطائفة الدرزية في البلاد، والتي كانت قد انتظمت في جيش الدفاع الإسرائيلي، والتي يمكن لها أن تشكل جسراً بيننا وبين بقية الدروز. هذا الهوس الدرزي لم يتركني وشأني، حتى بعد الحرب“.

ووفق مصادر عربية رسمية مختلفة، ففي عام 1960 من



أحمد سعدات

جماليات التشدد الثوري

عبد الرحيم الشيخ

لعل في تراجع الحركة الوطنية الفلسطينية، وتردّي خطابها، وانفصام بلاغتها اليوم... ما يستدعي استنطاق تجارب لافتة لقادة غيبهم الاستشهاد أو أقصاهم الأسر. ولعل في تجربة القائد الوطني أحمد سعدات ما يمنح الأمل في التجاوز والخروج. فقد قضى، وهو المولود في العام 1953 لعائلة لاجئة من دير طريف-إحدى قرى الرملة المحتلة في العام 1948، أكثر من ربع قرن في مقارعة العدو الصهيوني في الأسر. وهو يقارب فلسطين من صميم ظلم العزل الانفرادي وظلمته، بنأي تام عن الواقعية السياسية وملابسة تامة للواقعية الثورية. وقد أثرت، هنا، فحص مفهوم «التشدد الثوري» لدى سعدات، بوصفه فضيلته الإيديولوجية وبوصلته الوطنية، عبر قراءة تناقدية لفكره الذي يبثه على شكل رسائل، وخطابات، وحوارات، وكتب.

فبعد انتخابه أميناً عاماً للجنة الشعبية لتحرير فلسطين في 3 تشرين الأول 2001، وإثر خطاب «العين بالعين، والسن بالسن، والرأس بالرأس» بعيد اغتيال الشهيد أبو علي مصطفى في 27 آب 2001، وُصِفَ سعدات بأنه «متشدد»، وأنه «يردد خطاب السبعينيات» إثر دعوته لتصعيد انتفاضة الأقصى، وتحديد برنامج وطني للمشاركة في السلطة الفلسطينية يضمن تحقق العودة والدولة والقدس وتقرير المصير. وفي رده، قال سعدات: «أنا فلسطيني، وإذا كانت برامج الجبهة الشعبية متشددة، فأنا متشدد، وسنوات السبعينيات كانت ثورة، والمقاومة في مجدها، ولم تكن عندنا إحباطات». لكن تجربة الأسر، وما تُوَمَّنه من «تفرُّغ» للتأمل في التاريخ الفلسطيني، الذي يدرسه سعدات للأسرى الملتحقين بجامعة القدس في الضفة الغربية والأقصى في قطاع غزة، والقراءة والكتابة، ومتابعة العمل التنظيمي... كلها رسخت قناعاته بصوابية رؤية الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الأيديولوجية والسياسية والكفاحية، ومواقفها من القضايا المفصلية التي يدور حولها الجدل: كالمفاوضات والمصالحة وأفاق الخروج من المأزق الفلسطيني الراهن.

مفاهيم التشدد: العدو، والمقاومة، والحماية، والمصالحة

يشخص سعدات الصراع بين مشروع وطني ديمقراطي فلسطيني على أسس المنطق التاريخي لتحرير الإنسان، في مواجهة مشروع عدو هو استعمار استيطاني صهيوني على أسس المنطق التاريخي للإمبريالية العالمية وما خلفها من رجعيّات عربية، وحتى فلسطينية تتذرع بالواقعية السياسية. وبموازاة هذا التشخيص «المتشدد»، الذي اشتهرت به أدبيات اليسار الثوري منذ «كتائب الفداء العربي» وحتى «كتائب أبو علي مصطفى»، لم يتغيّر شكل المقاومة، وما ينبغي له، لأن المشروع الصهيوني لم يتغيّر، وأشكال قمعه، وحاضنته الإمبريالية، والمتواطئون معه من الرجعيّات العربية، والفلسطينية... كلها لم تتغيّر، بل ازدادت صلفاً ووحشية. وبذا، فإن سعدات يتعامل مع المقاومة الشعبية، بواقعية ثورية، ويقاربها على نحو مشابه للقائد الوطني مروان البرغوثي الذي صك مفهوم «المقاومة الشاملة». فسعدات يعتقد أنّ «طرح المقاومة الشعبية كخيار نضالي لا يستدعي المفاضلة بين

مختلف أشكال النضال وأساليبه، وهذا ما أكدته تجارب ثورات الشعوب. وحصر المقاومة الشعبية في إطار النضال السلمي يفرغها من مفهومها الثوري، فالانتفاضة الشعبية الفلسطينية الكبرى كانت نموذجاً للمقاومة الشعبية، وبوصلة لكوكبة من أشكال وأساليب المقاومة المتميزة: السلمية، والعنفية، والجماهيرية، والفصائلية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية... أما التذرع بالمقاومة الشعبية السلمية وشعار سيادة القانون ووحداية سلاح السلطة، فليس أكثر من ذرائع لتبرير مطاردة المقاومة والاستجابة لإملاءات الاحتلال الأمنية، فلا معنى لسيادة القانون إذا تناقض مع منطق شعبنا وحقه في مقاومة الاحتلال، ولا خير في وحداية السلاح إذا لم يكن موجهاً إلى صدور الأعداء».

وعلى الرغم من مأساوية احتجاز القائد سعدات، من قبل السلطة الفلسطينية ابتداءً، بتاريخ 12 كانون الثاني 2002، والتي يمكن الاطلاع على تفاصيلها عبر موقع حملة التضامن الدولية مع القائد أحمد سعدات، إلا إنه لا زال يتمتع بخطاب وحدوي لافت لا اتهام فيه ولا تخوين، ويمعن في تعرية النظام الاستعماري الصهيوني والمتواطئين معه. يصف سعدات تجربة «السجن الدولي» في أريحا، والتي قادت إلى أسره لدى الصهاينة، منذ 14 آذار 2006 وحكمه بالسجن ثلاثين عاماً، بالـ«خطيئة»، التي تواطى فيها الأمريكيون والبريطانيون كالعادة، مع الصهاينة، ذلك أنهم كانوا الأداة الإسرائيلية، والفلسطينيون، الذين لم يستخلصوا العبر، كانوا ينفذون الأوامر وحسب. يقول: «لقد أبرزت تجربة الاعتقال تحت الرقابة البريطانية-الأمريكية، عمق التشوهات التي ألحقها منهج أوصلو بالوضع الوطني الفلسطيني، إذ جعلتني اتفاقية أريحا وديعة للإسرائيليين في سجن السلطة وبضمانات أمريكية، وهذه الوديعة استردتها حكومة الاحتلال عندما احتاجت إلى توظيفها... كما كشفت الغطاء عن مقولة «الحماية»، الاسم الحركي للاعتقال السياسي ولرضوخ السلطة للإملاءات الأمنية الإسرائيلية».

وأما «المصالحة»، التي ابتكرتها سلطتا أوصلو في رام الله وغزة، فيعتقد سعدات أنها ليست شأنًا فلسطينياً خالصاً وإن دلت على الأزمة الفلسطينية على وجه الحصر، بقدر ما هي شأن إقليمي ودولي، إذ ترتبط، عضويًا، بما صار يعرف بـ «صفقة القرن» الهادفة إلى تصفية القضية الفلسطينية، عبر «أداة» الرباعية العربية «التي تهيمن على القرار العربي الراهن» تحت سقف «المبادرة العربية، 2002» الهادفة «احتواء القيادة الفلسطينية، ومصادرة قرارها السياسي الذي لم يعد مستقلاً» لصالح الولايات المتحدة الأمريكية، شريكة إسرائيل الكبرى. وفي ظل إعلان الرئيس الفلسطيني عن فشل خيار المفاوضات بمقولته الشهيرة «رضينا بالبين والبين ما رضي فينا»، وإن لم يصل الرئيس الفلسطيني ولا غيره من الزعماء العرب، بعد، إلى جذرية السيد حسن نصر الله، الأمين العام لحزب الله، بسحب «المبادرة العربية» نهائياً، والعودة إلى جادة الصواب المقاوم، وبخاصة بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية، على لسان زعيمها الأرعن، الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، وبالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل، ونقل سفارتها إلى القدس... يطرح سعدات أسس برنامج وطني موحد.

يستند هذا البرنامج الاستراتيجي على ثلاثة أركان: أممي،

تجربة التشدد: المعرفة، الوصف، السرد، التبعة

في كتابه «صدى القيد» لا يكتفي سعدات بتدشين دليل لافت لقراءة «العزل» في سجون الاحتلال الصهيوني يزواج فيه باقتدار بين التجربة والاختصاص، بل يتوسل تجربة الأسر ويوظفها للتعبئة الوطنية التي يصيغها «التشدد الثوري»، ويحرص على عدم الظهور، إلا لماماً، بقناع «ضمير الغائب» في حالة عز نظيرها من إنكار الذات، على الرغم من أنّ الكتاب بكليته صادر عن تجربة شخصية مرّة في الأسر، ويمكن قراءته، نظرياً، في أربعة محاور: معرفي، ووصفي، وسيرّي، وتعبوي. المحور المعرفي، يصف فيه سعدات العزل كإحدى سياسات الاحتلال الفاشية للتطهير العرقي التي تستهدف تدمير البنى السياسية والاجتماعية والثقافية والنفسية للفلسطينيين أنّى كانوا، وبمنهجية حربية؛ فيما يحمل مسؤولية استمرار هذه السياسة للنفاق العالمي، واليكم العربي، والانقسام الفلسطيني. وفي «إطار تاريخي عام لسياسة العزل»، يذكر سعدات بأن السجون هي أداة استعمارية، تواصلت، كبنى تحتية وسياسات ونظام عقوبات وممارسات، في الحقب الاستعمارية المتوالية من أترك، وإنجليز، وصهاينة، لقمع المقاومة الفلسطينية. وعلى الرغم من تاريخ المعاناة في السجون الصهيونية، إلا إن بطش العدو في أقسام العزل ولد مدارس قيادية مؤثرة في صنع القرار الوطني الفلسطيني. وفي بحثه لـ«سياسة العزل قبل التشريع والتوسيع» و«الغلاف



أيام، في رام الله، الذكرى الثالثة عشرة لاختطاف الأمين العام ورفاقه عاهد أبو غلطة وباسل الأسمر ومجدي الريماوي وحمدى قرعان؛ ومعهم، للمرة الأولى، عمدة أسرى الجبهة الشعبية من فلسطيني العام 1948: وليد دقة ورشدي وإبراهيم أبو مخ في الذكرى الرابعة والثلاثين لأسرهم. وقبل عامين صاغ سعدات رسالة بليغة إلى المناضل الأممي-اللبناني-الفلسطيني جورج عبد الله الذي دخل عامه الخامس والثلاثين في السجون الفرنسية، بعد أن ارتدى عبد الله ثيابا تحمل صورة سعدات، كتب عليها: «الحرية لأحمد سعدات». عبّر سعدات في رسالته عن وحدة الهدف والمصير للمناضلين ضد قوى الاستعمار والإمبريالية في كل مكان «من أجل عالم ديمقراطي وحر، خال من الاستغلال والاستبداد والتبعية، وتسود فيه قيم العدالة الاجتماعية والحرية والكرامة».

إن في هذين الحديثين ما يتصادى مع خيارات سعدات، وإن ما وُصف به من «تشدد ثوري»، لم يكن إلا ولاءً لفلسطينيته التي ترى في فلسطين التاريخية، وخارجها، ميدانا لمواجهة الحركة الصهيونية ودولة الاستعمار الاستيطاني إسرائيل. يورد سعدات في الصفحة الأخيرة من كتابه إشارة لافتة، بعنوان: «أخيرا»، تفصح عن واقعية ثورية لم تفقد بريقها ولا إمكانات تحققها، فحوها نبوءة بـ«الدولة الفلسطينية الديمقراطية» التي نادى بها الميثاق الوطني الفلسطيني للعام 1968. يقول: «... إن واقع العزل الانفرادي أفرز علاقات نوعية تخطت أنماط العداء القومي، والفكري، والسياسي، وصهرت الكل نسبيا في إطار مجتمع متماسك في مواجهة القمع أساسها التضامن الإنساني في هذه المواجهة. صحيح أن هذه التجربة المؤقتة لا تصلح للتعميم، ولكن القمع والقهر يشكلان ظاهرة تقسم المجتمع الصهيوني، ويشملان كل الفئات والطبقات والطوائف الفقيرة، الأمر الذي يعني أن هذا الاستثناء يمكن أن يشكل قاعدة في يوم ما، وأساسا لبناء علاقات سلام حقيقي بين سكان فلسطين، أو تعايش في إطار دولة ديمقراطية يعيش فيها الجميع. ونبد كل أشكال القهر والعنصرية والتمييز، وقناعتي، أن الأمر ممكن، كما هو ممكن عزل سكان فلسطين من اليهود عن الإيديولوجيا الصهيونية التي تحض على الكراهية وتروج العداء ضد العرب، وكل من يناضل ضد الصهيونية».

إدارة السجن لردعها عن وحشيتها. لا يفرط سعدات في النظرية، بل يجمع في ملحقي «كشكول العزل» و«بلا عنوان» حكايات واقعية عن أربع فئات في أقسام العزل، تشمل: قادة مناضلين من ذوي الأحكام العالية، من مختلف أطياف الحركة الفلسطينية الأسيرة، سطوروا ملاحم بطولية في نضالهم؛ وأسرى حالت دماثة سعدات ومسؤوليته الوطنية دون ذكر أسمائهم، ممن لم تفلح الحركة الوطنية الأسيرة في الأخذ بأيديهم لتجاوز اضطراباتهم النفسية والعقلية التي نشأت جرّاء تجاربهم المريرة، فرجّوا في العزل، كمصحة نقیضة، بقرار من إدارة السجن الصهيونية؛ وفلسطينيين لجأوا إلى الإدارة فرارا من إختوتهم في الحركة الفلسطينية الأسيرة «لأسباب أمنية»؛ وسجناء جنائين أو سياسيين يهود، منهم من يعادي الفلسطينيين، ومنهم من يتعاطف مع قضيتهم العادلة، حدّ أن بعضهم واجهوا الإدارة ودفَعوا ثمنا باهظا جرّاء مواقفهم التضامنية.

وأما، المحور التعبوي، فنكوته ثلاثة أقسام، هي: «دروس مستخلصة من تجربة العزل»، و«الخاتمة»، و«أخيرا»، ويشكل مرافعة وطنية-إنسانية يذكرنا سعدات عبرها كفلسطينيين، وأنصارنا من مقاتلي الحرية في العالم، بواجبنا، وبما نسيناه من «حقائق» أحالتها ثقافة أو سلو إلى «أوهام»، أو عكس ذلك. يحذر سعدات من الأثر الكارثي لثقافة التفاوض والمطالب الفردية التي أرهقت الحقوق السياسية الجماعية للفلسطينيين سواء داخل الأسر أم خارجه، والتي سبق وحذر منها صاحب «الزمن الموازي» وليد دقة في كتابه «صهر الوعي»، حيث استخدمت سلطات الاحتلال الصهيوني السجن كمختبر لسياسات القمع التي يمكن سحبها على الفلسطينيين في السجن الأكبر في فلسطين التاريخية. ورغم ذلك، يسجل سعدات «دروسا مستخلصة من تجربة العزل»، تتقاطع تماما مع البرنامج الوطني الموحد الذي دشنته سابقا على المستويات الوطنية، والقومية، والأممية.

ممكنات الدولة الديمقراطية

بعيدا عن سجن «رمون»، حيث أحمد سعدات ووليد دقة، وقريبا من فكرهما، أحييت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قبل

القانوني لتشريع سياسة العزل»، يرسم سعدات جينالوجيا عزّ مثلها للعزل على المستويات التاريخية، والسياسية، والقانونية، مدعومة بحالات تمثيلية لافتة. وأما المحور الوصفي، فيعرض لـ «نماذج من أقسام العزل»، و«مقومات صمود الأسرى المعزولين»: الانفرادي القصير، والجماعي، والانفرادي المفتوح. ثم يقدم وصفا للمعمارية الفاشية لأقسام العزل وزنازينه، من حيث موقعها الجغرافي، وبنيتها، وظروفها الاعتقالية، وإدارتها، ومحاكمها، والخلفيات السياسية للأسرى الفلسطينيين، والجنائية للسجناء اليهود. ويؤكد سعدات أن هذه الأقسام الرهيبة، وخاصة عزل «السينوك» الذي يعتبر قبرا بكل المعايير، صمّمها معماريون ومختصون نفسيون ومجرمو حرب لكسر إرادة الأسير ونزع إنسانيته وعزله، ليس عن بقية الحركة الأسيرة وحسب، بل عن البشر، والطبيعة، والأحلام، ومكونات الحياة «السوية» في السجن... ذلك على الرُغم من مقومات الصمود: الفردية، والوطنية، والأممية التي يغدو فيها الأسرى متساوين في قيم المقاومة الإنسانية للقهر.

ويستعرض المحور السرديّ تجربة سعدات ورفاقه في «متفرقات من حياة الأسر»، «ينوء» سعدات بـ«طرائف» تجربته التي تتوزع بين العيب والسوريالية فيما اجتمع في الأسير الفلسطيني من صبر، ومجادة، وثقافة، ومعرفة بقوانين العدو، ومنطق تنفيذها، وحقوق، وقدرة على الحوار في مواجهة جلال أقرب للآلة من البشر. ثمة ما يحيل إلى مفارقات كافكاوية تتجاوز ما ورد في «مستوطنة العقاب»، تستهدف كسر سواء الأسير الاجتماعي، وإغراقه في عيب اليومي. هنا، يبرز سعدات مناضلا منخرطا في تجارب حركته الأسيرة في أدق تفاصيلها، إذ يستجلي أكثر جوانب الإنسانية إنسانية فيما تحدته غربة السجن من تعاضد لمن يجدون أنفسهم خارج المكان وخارج الزمان، أي «خارج العالم» بتعبير إدوارد سعيد، وما يوفره ذلك من «امتياز الإخاء» في «منبوذية العالم» بتعبير حنه أرنت، والتي يغدو فيها «كل غريب للغريب نسيب»، كما أجمل شاعر عربي قديم. إن الشرط الإنساني في الأسر، بما يتضمنه من قهر، «يصهر الإرادات ويوحدها»، فتتلاشى الفروق الدينية والقومية والسياسية والجنائية، وتشير بوصلة التناقض إلى

تسارع الهجوم الصهيوني ونهاية أوهم السلام: ما بين الصليب ومغادرة التاريخ

بقلم: ناجح شاهين



“After 52 years it is time for the United States” to fully recognize Israel’s Sovereignty over the Golan Heights, which is of critical strategic and security importance to the State of Israel and Regional Stability.” (Donald Trump)

هكذا أطلق رئيس أمريكا رصاصه الرحمة على أحلامنا وأوهامنا بعد أن فتح صندوق «باندورا» على مصراعيه، لتخرج الأرواح الشريرة كلها، وتهجم علينا لتنهش جسدنا العربي في بلاد الشام وباقي أراضي العرب. لطالما حسبت نفسي من زمرة المتشائمين. كنت أردت خلال العقد الأخير أن العام 2030 (زائد أو ناقص بضع سنوات) سيشهد الهجوم النهائي للصهيونية عبر إعلان صريح عن ضم الأرض العربية كلها، وعلى رأسها ما تبقى من جيوب في الضفة الغربية. لكنني أثبت أنني مخطئ في توقعاتي: الصهيونية تسير بإيقاع أسرع الآن بفضل رجل الأعمال البسيط والمباشر و«الشجاع» دونالد ترامب.

وعلى الرغم من «تشاؤمي» المفرط الذي كان يرد عليه بعض الأصدقاء بأن الوضع العربي والعالمي... الخ لن يسمح لإسرائيل بابتلاع فلسطين كلياً، إلا أنني كنت أفكر دائماً: هل كان أحدنا سيتردد لو كان في مكان نتانياهو أو أو باراك أو «الراحل» بيرس... الخ في ضم الضفة والجولان؟ ما الذي يمنع من فعل ذلك؟ الحق أقول لكم إنني كنت أفضل في العثور على أسباب تردع القيادة الإسرائيلية عن فعل ذلك. وأحياناً كنت ألتجأ إلى ما يكتبه «المحللون» وعلماء السياسة الأمريكيين والإسرائيليين وغيرهم لكي أتلتمس الأسباب التي يمكن أن تكبح جماح إسرائيل. لكنني لم أعثر يوماً على ما «يطمئنني» إلى وجود قوة أو ظروف نتكل عليها كيما تكون درعا يمنع عنا الهجمة الأخيرة التي ستتهزج على معقل غرناطة الفلسطيني الأخير، وتتجاوزها إلى ابتلاع هضبة الجولان التي تقف وراءها سوريا بعزم واضح، على الرغم من إدراكنا لعدم قدرتها على خوض حرب تحريرية في هذه اللحظة بالذات.

بدا سيد المقاومة متعباً وهو يلتقط أنفاسه بين جملة وجملة من أجل أن يبين عبثية «المصادر» التي ميزت «بيان بومبيو» الموجه ضد المقاومة اللبنانية. هل قال نصر الله إن أمريكا وإسرائيل في حاجة إلى إزالة المقاومة اللبنانية من الوجود من أجل أن يمر قرار ابتلاع الأرض العربية بسلاسة؟ لا أعرف إن كان الرجل قد قال ذلك أم لا، لكنني على ثقة تامة الآن أن مراكز صناعة القرار في واشنطن وتل أبيب (أم نقول أورشلين) تعد رأس حزب الله هو الرأس الأول الذي تأخر قطافه أكثر مما ينبغي. تترك الولايات المتحدة مثلما تترك إسرائيل أن حرباً بالمعنى الجدي للكلمة أو مقاومة مسلحة فاعلة وشجاعة بالمعنى الدقيق للكلمة لا يمكن أن تتهدد إسرائيل إلا من جانب حزب الله والمجموعات أو الدول التي تنسق معه من قبيل سوريا أو الجهاد الإسلامي أو حماس (عندما تصل لحظة الحقيقة وتقرر التوقف عن الرقص بين الحبال القطرية والإيرانية والمصرية والتركية... الخ). بالطبع يمكن لحماس أن «تفاجئنا» وتقبل بأن تكون في النهاية هي التجسيد الأوحى «المكتمل» للدولة الفلسطينية العتيدة في غزة (أو غزة وسينا أو أجزاء من سيناء). نعرف أن السياسة «لعبة» معقدة تؤدي المبادئ فيها أدواراً أصغر بكثير مما يفترض بسطاء الناس. في هذا الحيز المسمى «الصراع العربي الإسرائيلي» توقفت معظم «القبائل» عن التعاطي مع الحقوق العربية على أنها حقوق تهم الحلف القبلي كله، أو ربما أن إسرائيل قد أصبحت جزءاً لا يتجزأ من تحالف القبائل العربية، وهو ما يعني أنها لم تعد طرفاً خارجياً يعتدي على بعض من القبائل أو أملاكها. تعرفون أن إسرائيل هي الملاذ الآمن الأخير، وقد يكون الوحيد، لحماية القبائل العدنانية من بأس القحطانيين، ناهيك عن شر قبائل فارس وأطماع السلاجقة والتركمان.

في سياق مريب «لحل» المشكلة السكانية والسياسية الفلسطينية على نحو «مرض» لورم الهوية الفلسطينية المزعومة التي تمت دغدغتها في مواجهة الإقليميات العربية المتنافسة والمتناحرة، يفكر المبدعون في هارفارد وباريلان وبرنستون والعبرية من

أمثال ديرشوفيتز في الطرق التي تلبى احتياجات الفلسطينيين النفسية والعاطفية. وربما نقراً ما يجري لدى «جيراننا» في عمان في هذا السياق بالذات. يتجه الأردن نحو «الهاشمية» التي قد تعني فيما تعني فتح المجال لكي يكون الفلسطينيون مواطنين «هاشميين» عاديين إلى جانب «فئات» المواطنين المختلفة «المنابت والأصول» التي ستصبح كلها هاشمية بحسب التعريف الجديد. صحيح أن ملك الأردن قاد سارع إلى التأكيد على تمسك الأردن بحقوق فلسطين وشعبها ورفضه نقل السفارة إلى القدس... الخ ولكن ذلك النفي أمر معتاد في السياسة العربية التي تنفي في النهار وتقر في الليل مثلما اتضح في أكثر من مناسبة فيما يتصل بسلوك زعماء عرب من أقاليم مختلفة بما فيها إقليم فلسطين ذاته. لذلك لم يكن صعباً على دونالد ترامب أن يعلن من خلال تويتر خبراً عادياً تماماً يتصل بضم الجولان على نحو نهائي ولا رجعة فيه إلى إسرائيل؟ هل أحد يذكر وديعة رابين؟ وربما أن الحفل الذي جرى في السفارة «الإسرائيلية» في عمان بمشاركة شخصية أردنية مهمة من المشارب والأصول المختلفة مؤشر على دقة ما قلناه آنفاً.

الماضي مضى وانقضى، وهذا ينطبق على القدس وسينطبق عما قليل على نابلس ورام الله والخليل. الآن لا يوجد على الأرجح في أوساط السياسة الإسرائيلية يمين أو يسار أو وسط من يعارض الرأي القائل بضم الضفة قريباً. وإذا كانت المسافة الزمنية بين ضم القدس وضم الجولان لم تتسع بما يكفي لكي يجف حبر القرار الأول، فإن قرار ضم الضفة قد لا يتأخر أكثر مما تأخر قرار ضم الجولان. القيادة الإسرائيلية تعرف تماماً أن العرب إما موافقون ضمناً/سراً، (وأحياناً صراحة/علناً)، وإما معارضون على طريقة سوريا دون أن يكون بمقدورهم فعل شيء. من هنا أهمية الهجوم على حزب الله الذي يعرف القاصي والداني مثلما نوه أمينه العام، أن لديه القدرة على «إثارة المشاكل» وخلق الأوراق وتصعيد مقاومة واسعة يمكن أن تمتد إلى الجولان والضفة وغزة وربما الأردن. لذلك يتم استثمار الواقع كما ينبغي داخل لبنان وعلى امتداد الأرض العربية. ولا بد في هذا الاتجاه من عزل حزب الله لبنانياً وعربياً إلى أقصى حد ممكن لأن ذلك مرة أخرى هو المقدمة الضرورية لابتلاع الأراضي العربية دون حاجة إلى مضغها.

كثيراً ما لمننا اليسار لأنه لم يفعل «ما يجب» من أجل أن يربح قلب الجماهير. لكن حزب الله العظيم كشف أنني كنت مخطئاً. حزب الله قدم على امتداد ثلاثة عقود طويلة وعامرة بالعطاء نموذجاً مذهباً في الذكاء والشجاعة الثورتين، واجترح معجزات في حربه ضد الجيش الإسرائيلي «الذي لا يقهر». كذلك اجترح الحزب معجزة أخرى تتمثل في طهره الديني والأخلاقي العظيم، وتضحية قاداته بدلاً من أن يستغلوا مناصبهم بأي شكل من الأشكال.

اليسار مثل الجبهة الشعبية أو البعث القومي متهم بالإلحاد، وهو متهم بعدم الفاعلية في صراعه ضد إسرائيل، ونستطيع أن نضيف إلى ذلك تهم الانحلال وشرب الخمر وما يختص بشعارات من قبيل «الرفيق للرفيقة والشبل للتنظيم...» الخ وهذه كلها هنات يمكن أن تستغل لتقويض شرعية هذا اليسار.

لكن حزب الله المسلم الثوري المبدع الطاهر دينياً وأخلاقياً، لم ينجح في الصمود في قلب الجماهير السننية المعبأة بقناة الجزيرة القطرية وقناة العربية الإماراتية وقنوات السعودية وأمريكا وإسرائيل، وقد وصل نجاح الإعلام «السنني» المرتزق حد اعتبار حزب الله والشيعنة أخطر من اليهود والصهيونية وإسرائيل.

لذلك أود أن أعذر للييسار والقومية العربية: في مثل هذه التربة، ليس سهلاً أبداً أن تربي. يلزم عمل كثير قبل أن يصبح المواطن العربي، مواطناً عربياً حقاً. إنه ما يزال لحزننا الشديد كينونة ما قبل حدثية متشظية الهوية موزعة الاتجاه بين العائلة والعشيرة والقبيلة والطائفة.

اليوم المسلم السنني الذي لا يعرف عن المسيحية أكثر من أنها تقول إن المسيح ابن الله (بالمعنى البيولوجي حسب فهمه) يرى على نحو عجيب أن هناك تحالفاً بين الأرثوذكسية الروسية، ممثلة بفلامير بوتين وبين الشيعة الاثني عشرية ذات الاتجاه الفارسي الهوى. نظن أن الناس في بلادنا لا تعرف عموماً الكثير عن الشيعة أو الأرثوذكس، لكنها تزحف في جموع هادرة على غير هدى. في هذه البيئة الأيديولوجية التي يهيمن فيها فكر ساذج حد الفجاجة يتحرك سيد المقاومة وهو بادي التعب وبادي

في هذه المرحلة التي قد تتلوها، في حال بقاء أوضاعنا كما هي، مراحل أخرى تتوسع فيها ناحية الأردن أو أكثر.

وعلياً أن لا نستغرب في هذه اللحظة أية أطماع أو أحلام جنونية صهيونية، فقد انفتح الباب على مصراعية بفضل حالة الضعف والاستخذاء للدول العربية التي تتردى لتصل إلى مستوى التآمر والتحالف سرا وعلنا مع المشاريع الأمريكية الصهيونية التي تقرض فلسطين والجولان وتتطلع ببصرها نحو اراض عربية أخرى.

لا نميل اليوم، بعد كل الذي انكشف وانفضح، إلى افتراض أن السلطة الفلسطينية أو منظمة التحرير أو الأردن أو مصر أو أية جهة عربية «معتدلة» ما تزال تتوهم أن التسوية السياسية ما تزال على جدول الأعمال. ولا بد أن العرب جميعاً المعتدلين قبل «المتطرفين» قد وصلوا إلى لحظة الحقيقة: إن برامج التسوية منذ منتصف السبعينيات قد هدفت على ما يبدو منذ بدايتها إلى سحب العرب والفلسطينيين بعيداً عن استراتيجية الكفاح المستند إلى القوة بغرض إضعافهم ثم ابتلاع أرضهم. بالطبع لا نميل إلى القول إن إسرائيل وأمريكا والصهيونية هي قدر يمكس بخيوط الزمن ومفاتيح الأيام. ونقصد بذلك أن من الممكن أن إسرائيل قد فكرت في لحظات معينة في إعادة بعض الحقوق للعرب مقابل «السلام». لكن ذلك حتى لو صح، فقد أصبح جزءاً من الماضي. في الأحوال كلها من البين بذاته الآن أن القوة الذكية الشجاعة القادرة على سلوك درب الآلام لزمن طويل هي الوحيدة التي يمكن أن توقف المشاريع الصهيونية-أمريكية. للأسف لم يعد أمامنا إلا الصليب أو مغادرة التاريخ.

الإحباط على الرغم من جهده الواضح للتظاهر بأن كل شيء على ما يرام. ما زال أمامنا الكثير، الكثير جداً.

يلزمنا العمل السياسي الواضح والشجاع بالوسائل المختلفة من أجل القدس/ فلسطين، وسوريا والعراق واليمن ومصر، بعيداً، بعيداً عن مشاكل السنة والشبيعة وما لف لفها من تفاصيل تاريخية أو «أسطورية» لا علاقة لها بالصراع الفعلي الذي تقوده أمريكا وأدواتها من أجل ابتلاع المنطقة، وعلى رأسها فلسطين. لكن هذا الذي يرجى تحقيقه يحتاج إلى سرعة الضوء من أجل مسابقة الزمن، لقد بدأ العدو هجومه الكاسح النهائي، وما لم ننهض من المحيط إلى الخليج فإن مقولة مظفر النواب ستغدو واقعا لزوجاً لا فكاك منه: «سنكون نحن يهود التاريخ ونعوي».

بالطبع نصر الله مثل عاداته يعرف حدود الممكن العربي والدولي. لذلك لم يطلب من جامعة الدول العربية أكثر من سحب «المبادرة العربية» التي لم يعد يتذكرها أحد اصلاً. ومن ناحية أخرى أوضح الرجل أن الاعتماد على معارضة «المجتمع الدولي» هو عبث لا طائل تحته. لا يوجد قوة فعلية على الأرض اسمها المجتمع الدولي. ونود أن نضيف لكلام السيد أن المجتمع الدولي الذي يعارض اليوم يغير موقفه بعد أيام عندما تتحول الاجراءات الأمريكية والإسرائيلية إلى أمر واقع.

من هنا يغدو جلياً أن على القوى العربية «الحية» أن تقارع بالنضال المسلح أولاً، وبالسبل النضالية الأخرى سيرورة انتزاع القدس والجولان قبل أن تتقدم الصهيونية إلى ضم الضفة، وفرض إسرائيل دولة يهودية كاملة السيادة على فلسطين وسوريا

وَعَلَامَةٌ رَفَعِيهِ الْفِكْرَةَ

لحظة مصارحة

بقلم نور عودة



مهما كان بخساً. وشكل صعود دونالد ترامب إلى سدة حكم فرصة ذهبية لليمين الإسرائيلي المصمم على استغلال كل دقيقة من وجود هذه الإدارة لاستكمال مشروعه الاستعماري وترسيخه كحقيقة غير قابلة للتغيير. بالمقابل، تمنح إدارة ترامب لليمين الإسرائيلي الهدية السياسية تلو الأخرى غير مكترثة بأن اعترافها غير القانوني بسيادة إسرائيل في القدس والجولان السوري يقوضان المنظومة الدولية برمته، بل إن هذه الإدارة وبعض أركانها البارزين معنيون بإعادة صياغة خارطة العالم الجيوسياسية وإعادة تعريف قواعد العلاقات الدولية من البوابة الإسرائيلية وبما يرسخ شريعة الغاب. إسرائيل معنية في استمرار الوضع القائم في قطاع غزة ولهذا الغاية، قامت بإرسال تلميحات وقطع تعهدات لتسهيلات غير مسبوقه لحركة حماس تضمن لها الإبقاء على حكمها وتوفير مصادر دخل متعددة في ذات الوقت. وبشارك جزء من المجتمع الدولي في ضمان هذه الترتيبات مع نتيهاهو تحت مبررات مختلفة أهمها استحالة استمرار الوضع الإنساني الكارثي على ما هو عليه وضرورة ضمان الاستقرار النسبي في القطاع وعدم المجازفة بانتهيار حكم حماس وترك فراغ أمني هناك لما سيسببها هذا الفراغ من تهديد أمني لإسرائيل. في ذات الوقت، يستعد كوشنير وفريقه التعيس للإعلان عن خططهم التي يراد منها تحقيق هدفين استراتيجيين؛ الأول يتمثل بالقضاء على القضية الفلسطينية بشكل كامل وإنهاء إمكانية قيام أي دولة فلسطينية وضرب الكينونة السياسية الفلسطينية بلا رجعة وبما يسمح بقيام شكل هزيل من أشكال الحكم الذاتي المحدود في ثلث أراضي الضفة الغربية وحكم ذاتي منفصل وأوسع شكلياً في القطاع مع ضمان استمرار الانقسام بين الحكمين. الهدف الثاني والأهم بالنسبة لفريق ترامب هو تحقيق النصر الساحق لإسرائيل والمتمثل بتطبيع علاقاتها مع العرب وضم الجولان وثلثي الضفة الغربية للسيادة الإسرائيلية وفرض هذا الواقع المنحرف على الأسرة الدولية مهما كان الثمن.

واقع الانقسام مصدر ضعف وهن للشعب الفلسطيني وقد كلفنا أكثر مما يمكن تحمله. وقد تحمل شعبنا في قطاع غزة الظلم والظلمات ووقف وحيداً يواجه منظومة دمرت نسيجه الاجتماعي وزرعت الأحقاد وقتلت الأمل وامتهنت كرامة الفلسطيني الحر العزيز. مليوني فلسطيني في قطاع غزة، غالبيتهم لا تعرف من الحياة سوى الحصار وحكم حماس وشبح الحرب الذي لا يزول ورغم كل ذلك، لم يفقدوا وجهتهم ولم يقبلوا اختزالهم في الهوية المسخ الجديدة تحت عنوان «شعب غزة». من حق هؤلاء أن ننتصر لهم بعد طول خذلان. من حقهم أن يطالبونا جميعاً بالانتصار لهم وإنسانيتهم وحقهم في الحياة. ومن واجبنا أن نواجه الحقيقة القاسية بأن أمني شباب غزة الآن تقتصر على الخلاص الفردي المتمثل في الهجرة بعد أن أوصدت كل أبواب الأمل أمامهم وبعد أن أدركوا أن مشروع كسر الحصار لحكام غزة سيأتي على ما تبقى من هويتهم الوطنية وأحلامهم بالحرية. هم مستقبل هذا الوطن الذي يأن من الظلم وواجبنا أن نضمن أن ينتصروا حتى لا يهزم الوطن.

عندما تطورت الانتفاضة الثانية وبات واضحاً أن إسرائيل تنوي استغلال التصعيد والتعاطف الدولي معها للانقضاض على الضفة الغربية وتحديد القدس، حلق ياسر عرفات للمرة الأخيرة بطائرته المروحية ليستقر في رام الله حيث خاض معركته الأخيرة ببسالته المعهودة واستشهد دفاعاً عن وحدانية الأرض والمصير. أدرك الختير أن قطاع غزة سيتعرض لعنف إسرائيلي شديد لكنه وفي حكمته المعروفة كان على يقين بأن عنوان المعركة كان وسيبقى القدس ومصير أهلها وقدرة الشعب الفلسطيني على البقاء مزروعا في كل زوايا الضفة الغربية رغم العنف المنهجي الممارس ضدهم بشكل يومي حتى يتمكن من إجهاد المشروع الاستعماري الذي يهدف إلى اقتلاعهم من الأرض والزمان والذاكرة. اليوم، انقلبت هذه الصورة المشرفة على رأسها، فوحدانية الأرض والمصير في خطر لأسباب فلسطينية وهناك من يصر على الانتصار على الوطن. فالخطر المحدق لا يقتصر على الخطة الأمريكية المزمع نشرها قريباً وتوحش اليمين الإسرائيلي بل إن الخطر الحقيقي الذي يواجه مصيرنا كشعب وقضية هو الإصرار على المشروع الحزبي لكينونة مسخ في غزة. حركة حماس ملتزمة بمشروعها التنظيمي على حساب الكل الوطني وهي مستعدة لاستغلال الواقع الإنساني الكارثي الذي ساهمت في خلقه في قطاع غزة لتحقيق الحكم المستدام في جزء من الوطن على حساب القضية والهوية الوطنية.

من واجبنا جميعاً أن نسأل من الذي أطلق الصاروخ على محيط تل أبيب قبل عدة أيام ولماذا ولمن تعود باقي الصواريخ اليتيمة التي تطلق هنا وهناك وكأن هناك من يريد فرض التصعيد؟ من المسؤول عن «الخلل الفني» المزعوم وراء الصاروخين السابقين على تل أبيب؟ وكيف أصبحت الصواريخ الكبيرة هذه يتيمة ودون تبني اليوم وكيف بات إطلاقها «مضراً بالمصلحة الوطنية»؟ وما هو تعريف المصلحة بالنسبة لحماس اليوم؟ وما هي دوافع هذه الرقصة العرجاء مع إسرائيل التي تقامر بالدم الفلسطيني حتى ترسل رسائل غير مفهومة وتغذي حملة الانتخابات المسعورة في إسرائيل، مسلمة بالفرضية اليمينية أن أسهم أي مرشح لا تعلق إلا على حساب الدم الفلسطيني؟

تصرفات حركة حماس لم تترك مجالاً للشك بأنها مستعدة لتهديد اثنين مليون فلسطيني بالدمار والموت على يد إسرائيل إذا ما طالبوا بالحد الأدنى من العيش الكريم تحت حكمها ومستعدة لاستخدام عباءة المقاومة لإبرام اتفاق قوامه الهدوء مقابل الحكم وليذهب الشعب وقضيته إلى الجحيم! ولا يأتي السعي المحموم لهذا الاتفاق من فراغ. فالسياق السياسي الأوسع يجعل من السعي لانتزاع اتفاق حماسوي إسرائيلي خطراً استراتيجياً وحقيقياً على «القضية الوطنية».

إسرائيل لا تجد حرجاً من المجاهرة بمخططاتها وأهدافها المتمثلة في الإبقاء على الانقسام والاستيلاء على الضفة الغربية، بما فيها القدس، دون أن تدفع ثمننا سياسياً

بعد القدس والجولان لنقلق على المنطقة C

بقلم: نبيل عمرو



حتى لو كان فيما مضى من المستحيلات، فماذا بقي حتى تأخذ؟
عندنا لا يزال كل شيء ينتظر صفقة القرن التي ستعلن بعد أسابيع قليلة، وفيها يتحدد مصير الضفة الغربية من المنظور الأمريكي، والنقطة الأضعف هي المنطقة C التي تشكل أكثر من نصف مساحة الضفة.
في زمن الإدارات السابقة كانوا يتحدثون عن حل الدولتين وعن اقتطاع ما لا يزيد عن أربعة بالمائة من إجمالي مساحة الضفة، أما الآن فالحديث يتركز على مزايا اقتصادية وتسهيلات في مجال التنمية ولا حديث عن إعادة هذا الجزء الكبير من الضفة إلى أهله.
سيناريو الجولان سيشكل إغراءً لتنتياها أو لأي حكومة إسرائيلية قادمة لضم المنطقة C بكاملها أو لأجزاء مهمة منها ما دام الرئيس ترامب الذي لا تعترف إسرائيل بغير شرعيته يمكن أن يمنحها مثلما منح القدس والجولان.
حقاً إنني ممن يشعرون بقلق من استسهال ترامب منح ما لا يملك لمن لا يستحق، وإذا كنا نقلق من وعود ترامب وعطاياها لإسرائيل فلا بد وأن نقلق بصورة مضاعفة من حالنا نحن أهل القضية وأهل الأرض والحقوق.
في غزة يجري الحديث عن تسويات لا مكان للحقوق السياسية فيها أمام التسهيلات المعيشية، وفي الوطن كله عجز متكرر ويبدو مزمناً عن استعادة أبسط مقومات الوطنية الفلسطينية وهي الوحدة.
لقد استخدمت كلمة القلق كتعبير مخفف عن ما هو أخطر من ذلك.

ما يؤلم حقاً هو ردود الفعل الضعيفة أمام القرارات الأمريكية الخطرة بشأن القدس والجولان.
صحيح أن هبة ترامب لإسرائيل قلنا فيها "من لا يملك لمن لا يستحق"، وصحيح كذلك أن كل العالم رفض الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ورفض كذلك المنحة الأمريكية باعتبار الجولان جزءاً من دولة إسرائيل، غير أن الأمر نسي في اليوم التالي، وإمعاناً في التحدي؛ قصفت إسرائيل حلب وهددت بمواصلة القصف في مناطق سورية أخرى.

السيد ترامب وباندماجه المطلق مع نتنياهو، قسّم العالم إلى قسمين وقسّم كذلك الشرعية الدولية إلى شرعيتين، وقسمة العالم تبلورت بصيغة أمريكا ومن يتبعها ظالمة أو ظالمة وباقي العالم الذي ليس له من الاعتراض إلا الكلام، أما الشرعية الدولية التي يعتنقها الضعفاء أمثالنا فقد حولها السيد ترامب إلى عملة ملغاة لا تقدم ولا تؤخر في أي قضية دولية، أما الشرعية التي كرسها ويعمل على فرضها فهي شرعية الكنيست والكونجرس وقرارات البيت الأبيض، وهذا هو الواقع الجديد الذي فرضه ترامب على العالم وليس للعالم فيه سوى العجز والإذعان، ولأن إسرائيل هي الشريك الأول لترامب في عالمه وشرعيته فلن تكتفي بمجرد ما حصلت عليه حتى الآن، بل ستتطلع لما هو أكبر

ابيع بلادي فمن يشتري مني البلاد...

كتب: أحمد زكارنة



كما تتشابه الأسماء والوجوه
على نولها تحيك غدا لهذا الأمل
الذي نشتهي ويشتهيها
موجوعة هي البلاد
يتنأب فيها الأمل الفصيح
فيصيح المهد هاهنا كنا وكان المسيح
غير أنها ترسم طريقها بدمها
لتبتكر حلماً "لا تتصادى فيه الأصوات"
لا تتصنع ما بين ماضٍ وأت
لها عينٌ وسواها
لها نهرٌ يشبه ضفتيه
وسيفٌ لا يتنكر للحق
لها قولٌ في المعنى
وفعلٌ لا يُبصرُ في المرأة
وهو يريدُ:
موجوعة هي البلاد.

هنا حيث الوجع المقيم، سجد مثل هذه الأسئلة الطارئة
حائرة أيهما خير الشرين البيع أم الخيانة..
موجوعة هي البلاد
مثل قلب امرأة هدها الحال
تقسم أن الحياة تراكم غبارٍ وترحال
موجوعة هي البلاد
يتقاطع فيها لون الماء بلون التراب
تناجى رائحة الحرية مرة
ومرة تنعيتها
والنعي في بلادنا
عرف متفق عليه
كالحب في قصائد العشاق
لا يعرف لم يُعنى
ولا متى تنتهي لغة الأغاني؟
هكذا هي البلاد
كلما أطل صبحٌ
تقيس المسافة ما بين نعي ونعي
هكذا تتشابه فيها الفصول

إن الغموض الذي يكتنف مصير البلاد، يدفعك للتفكير
جلياً ماذا لو عرضنا البلاد للبيع؟ هل سنجد مشتر
يمكنه أن يغرس شجرة زيتون تخلع المحتل الذي لم
يكتف بخطف أرواحنا الواحد تلو الآخر، فراح يفكر
كيف ينبش حتى قبورنا، كما نبشت خفافيش الظلام قبر
الشاعر التونسي الراحل محمد أولاد أحمد قبل يومين
في تونس عاصمة "الربيع العربي المزعوم".
الشاعر والأديب محمد الماغوط سبق الجميع فاعترف
ذات زمن حالك السواد كما الذي نمر به قائلاً: سأخون
وطني.
ما بين عرض البيع والخيانة لا توجد الكثير من الفوارق
التي يمكنها أن تقنعنا بأن بساتين الفردوس المفقود، لا
تزال في طور النمو، كما هي اعشاب بلادنا المنهوبة،
كما هي أرواحنا.
هنا على غرار الصوفي الذي لا يرى في الوجود غير
الحق ولا يشعر بشيء في الوجود سوى الحق، سنجدنا
بين خيارين احلاهما مر، طالما سلك المرء منا طريق
الصمت.

قمة تونس

بقلم: سامي سرحان

وأن العرب لهم وزنهم ولديهم إرادة التحدي والتصدي لقراراته قولاً وفعلاً.

وليتذكر قادة العرب أن ما حل بدولهم من خراب ودمار وقتل وتهجير منذ ما يسمى الربيع العربي؛ كان مقدمة لاتخاذ قرارات فرض السيادة الإسرائيلية على القدس واعتراف أمريكا بها عاصمة لإسرائيل وفرض السيادة على الجولان المحتل وتقسيم سوريا.

وليتذكر حكام العرب أيضاً أن احتضان سوريا في يوم من الأيام للمقاومة في لبنان؛ ساهم في طرد إسرائيل من بيروت وتحرير الجنوب اللبناني وفرض معادلة ردع متبادل يجب أن تتكرر في الجولان وفلسطين، لأن ترامب وبتنياهو "الفالتين من عقالهم" لا يعرفون غير لغة القوة والصمود والتصدي العملي وليس الكلام الفارغ الذي يطلق في الهواء لا صدق ولا رجوع له.

والسبل التي كفلتها الشرعية الدولية للشعوب التي تقع أراضيها تحت الاحتلال.

لا يجب أن تلغي الأنظمة الحاكمة لعجزها، دور شعوبها في مقاومة المحتل تحت ذرائع اللجوء إلى الأمم المتحدة وقراراتها التي تملأ الرفوف والأدراج ويدوس عليها دونالد ترامب وبتنياهو ننتياهو دونما أي اعتبار لحق أو شرعية؛ لأن الطرف المقابل إما عاجز أو متخاذل أو متواطئ أو واقع في سوء التقدير.

ترامب وبتنياهو يجب أن يكونا عنوان قمة تونس؛ فالأول يرى أن العرب لا يساؤون حتى الدولارات المسجلة في حساباتهم في البنوك الأمريكية، وهم بقرة حلوب يحين ذبحها عندما يجف حليبها، والآخر ننتياهو يقول علنا هؤلاء العرب هم اليوم حلفاء لي في إعلان فلسطين التاريخية دولة للشعب اليهودي والجولان تحت السيادة الإسرائيلية وإخضاع مصر، وسائرهم في طريق ناتو عربي إسرائيلي بقيادة أمريكية إسرائيلية لمواجهة إيران وغيرها من الدول التي تفكر بالتمرد على قيادة إسرائيل لمنطقة الشرق الأوسط.

هل يستطيع حكام العرب الذين قد يجتمعون في تونس أن ينفوا تعاونهم مع إسرائيل وسعيهم لتطبيع العلاقات معها علنا وعلى رؤوس الأشهاد واعتبارها كياناً محتلاً لفلسطين والقدس والجولان وجنوب لبنان، ويؤكدون عملياً لترامب أنه ليس حاكم العالم وأنه يتجاوز حدوده ويخرق القانون الدولي في فلسطين وسوريا ولا يقيم وزناً للعرب،

قد تعقد القمة العربية في تونس وقد لا تعقد، والأمر سيان سواء عقدت أم لم تعقد. كنا في السابق نقول إن عقد القمة العربية يمثل الحد الأدنى للتضامن العربي الصوتي وليس الفعلي الذي لم يكن فاعلاً حتى عندما صدرت عن القمم العربية قرارات حازمة وواضحة بالشجب والاستنكار، وتنفيذ بعض هذه المواقف والقرارات كالمقاطعة لإسرائيل ووقف تصدير النفط للدول التي تساند إسرائيل ودعم القضية الفلسطينية المقدسة وعودة الجولان والأراضي العربية المحتلة للسيادة العربية.

واليوم وفي ظل أنظمة عربية عاجزة وعميلة ومتواطئة مع عدو شعوبها إسرائيل، وتابعة لإدارة أمريكية رعناء يسيطر عليها بنيامين نتنياهو وكوشنير وزوجته المتهودة والمتصهينة؛ ماذا يرجى من قمة لن يحضرها أغلب رؤساء الدويلات العربية لعجزهم الجسدي والذهني أولاً، ولترفع بعضهم عن حضور هكذا محفل لم تعد تساوي قراراته شيئاً في نظر شعوب هذه الدول التي تكتوي بنار التهجير وخراب البيوت والمرض والمجاعة والقتل والمخدرات وفساد القائمين على مؤسسات ما تبقى من دولهم الفاشلة من أعلى هرم السلطة إلى أدناه.

القدس يا عرب وقضية فلسطين المقدسة والجولان السوري المحتل بحاجة إلى قرارات فلسطينية وسورية، أولاً بتأكيد فلسطينية القدس وعروبته وإسلاميتها ومسيحيته وسورية الجولان وعروبته والتصميم على تحريرهما قولاً وعملاً فوراً وبشكل غير أجل بكل الوسائل

الحدث

صحيفة أسبوعية متخصصة

تصدر عن شركة الحدث للإعلام والطباعة والنشر

رئيس مجلس الإدارة
سامي سرحان

رئيس التحرير
رولا سرحان

المدير العام
طارق عمرو

رام الله - الماصيون - عمارة سحويل - الطابق الأول
صندوق بريد 3738، البيرة، فلسطين
هاتف: +970 2 297 9717
فاكس: +970 2 297 9719
alhadath@alhadath.ps
www.alhadath.ps
facebook.com/alhadathnews
https://twitter.com/Alhadathpal

الإخراج الفني

idesign...
www.idesign.ps

الطباعة: مطابع الأيام - رام الله

الحدث

الأسبوعي

صحيفة اقتصادية اجتماعية ثقافية

زوروا موقعنا الإلكتروني

www.alhadath.ps

ويمكنكم متابعتنا أيضاً من خلال

facebook.com/alhadathnews

https://twitter.com/Alhadathpal



سيولة نقدية فورية مع بطاقات البنك العربي الائتمانية

سعر فائدة تفضيلي* لمعتمدي البرامج المصرفية

تتيح لك هذه الخدمة الاستفادة من السقف النقدي المتوفر في البطاقة الائتمانية للدفع نقداً للجهات التي لا تقبل البطاقات الائتمانية كوسيلة للدفع.

*سعر فائدة تفضيلي 0.90% شهرياً. تطبق الشروط والأحكام.

البنك العربي
ARAB BANK

النجاح مسيرة

بالتل وجوال وأوريدو
1800333333

الشبكات الأخرى والخارج
+97022953333

arabank.ps